الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣٦**

الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غفور (سنغافورة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/74/446)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيحهم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام، التي عُمِّمت في الوثيقة A/74/446، وتتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر في اللجنة التي ستطرأ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بانتهاء فترة ولاية إريتريا وبنغلاديش وجمهورية كوريا والسنغال والصين ومصر وهايتي. ويجوز إعادة انتخاب تلك الدول فور انتهاء ولايتها.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ستظل الدول التالية أعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، ألمانيا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيلاروس، تشاد، شيلي، فرنسا، الكاميرون، كوبا، جمهورية مولدوفا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وعليه، تكون هذه الدول الـ ٢٥ غير مؤهلة للانتخاب.

أود الآن أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رشح الدول الست التالية: جزر القمر وليبريا وموريتانيا لشغل المقاعد الثلاثة للدول الأفريقية؛ وجمهورية كوريا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والصين لشغل اثنين من المقاعد الثلاثة لدول آسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروغواي للمقعد الوحيد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري. مع ذلك، أود أن أُذكِّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقضي بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية قاعدة حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إما يساوي عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل مجموعة من تلك المجموعات أو يقل عنها.

وبالتالي هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان تلك الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي – وهي أوروغواي، جزر القمر، جمهورية كوريا، الصين، ليبريا، موريتانيا – أعضاء منتخبين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الدول التي انتخبت للتو أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق. وأُذكِّر الأعضاء بأنه لا يزال هناك مقعدان شاغران لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب من قبل الجمعية العامة، يجب أن يملأهما عضو من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وعضو من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أرجأ ترشيح عضو واحد من بين دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

وسيكون بوسع الجمعية العامة أن تبت في هذين الشاغرين بعد ورود ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/74/123)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في الوثيقة A/74/123، وحيث أن مدة عضوية ممثلي جامايكا والصين وكينيا والمغرب والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، يتعين أن يقوم رئيس الجمعية العامة بتعيين سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك. وسيعمل هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

وعليه، وبعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، عين رئيس الجمعية العامة الجزائر وجزر القمر وجامايكا والصين والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ز) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/74/84)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في الوثيقة A/74/84، مطلوب من الجمعية العامة، خلال الدورة الحالية، أن تعين أعضاء لملء الشواغر في وحدة التفتيش المشتركة التي ستنشأ عن انتهاء عضوية السيدة عائشة عفيفي (المغرب) والسيد بيترو دوميتريو (رومانيا) والسيد جيريمياه كريمر (كندا) والسيد غونكه روشر (ألمانيا) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/74/84، وبموجب الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يتعين أن يجري رئيس الجمعية العامة مشاورات مع الدول الأعضاء لوضع قائمة بأسماء البلدان – في هذه الحالة أربعة بلدان – التي سيُطلب منها اقتراح مرشحين لتعيينهم في وحدة التفتيش المشتركة.

وكما ورد في الوثيقة أيضا، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٨/٦١، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أن يقوم رئيس الجمعية العامة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عند وضع قائمة البلدان التي سيُطلب منها اقتراح مرشحين، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة، بدعوة الدول الأعضاء إلى أن تقدم أسماء البلدان ومرشحي كل منها في الوقت نفسه، على أن يكون المرشحون المقدمة أسماؤهم هم، قدر الإمكان، نفس المرشحين الذين تنوي تلك الدول الأعضاء اقتراحهم للتعيين من جانب الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي.

أما وقد أُجريت المشاورات اللازمة مع المجموعات الإقليمية، أود أن أبلغ الجمعية بالمعلومات التالية الواردة من رؤساء المجموعات الإقليمية: بالنسبة للشاغر من بين الدول الأفريقية، فإن إريتريا هي المرشح النهائي؛ وبالنسبة للشاغر من بين دول أوروبا الشرقية، فإن جمهورية مولدوفا هي المرشح النهائي؛ وللشاغرين من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فإن ألمانيا وإسبانيا هما المرشحان النهائيان.

أود أن أُذكِّر الأعضاء أنه وفقاً لقرار الجمعية ٢٦٧/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوفر لدى المرشحين المقترحين الخبرة في واحد على الأقل من المجالات التالية: الرقابة، مراجعة الحسابات، التفتيش، التحقيق، التقييم، الشؤون المالية، تقييم المشاريع، تقييم البرامج، إدارة الموارد البشرية، الشؤون التنظيمية، الإدارة العامة، الرصد و/أو أداء البرامج، بالإضافة إلى المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية.

وعليه، وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة والقرار ٢٣٨/٦١، سيُطلب من إريتريا وإسبانيا وألمانيا وجمهورية مولدوفا تقديم أسماء مرشحين وسيرتهم الذاتية موضحا بها مؤهلات المرشحين ذات الصلة بالمهام المنتظرة.

وبعد إجراء المشاورات اللازمة الوارد شرحها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سيقدم رئيس الجمعية العامة أسماء المرشحين الذين تقترحهم إريتريا وإسبانيا وألمانيا وجمهورية مولدوفا للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/525/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية:) توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة محمد محمود ولد الغوث (موريتانيا) عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في تعيين محمد محمود ولد الغوث، من موريتانيا، عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ي) تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/545)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): في الفقرة ٤ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة توموياماغوشي (اليابان) عضوا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين توموياماغوشي، من اليابان، عضوا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية تبدأ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/74/348)

مشروع القرار (A/74/L.13)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/74/L.13.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى، يسرني أن أعرض مشروع قرار هذا العام المعنون ”الحالة في أفغانستان“ (A/74/L.13) على الجمعية العامة. كما يعلم أعضاء الجمعية، فإن هذا النص قدم أول مرة في عام ١٩٨٠ ويعاد تقديمه كل عام منذ ذلك الحين. والقرارات السنوية تعكس ديناميات النزاع والسعي المستمر من جانب المجتمع الدولي للمساعدة على استعادة السلام والاستقرار وإنهاء المعاناة الطويلة للشعب الأفغاني. ومنذ عام ٢٠٠٢، فإن ألمانيا تقوم بدور الميسر لمشروع القرار. وخلال هذه السنوات، تمكنا من تعديل القرار ليتوافق مع الظروف المتغيرة وتنقيحه لزيادة فعاليته. ولم تكن هذه المهمة سهلة، ولكنها كانت تؤدي دائما إلى إظهار توافق دولي بشأن أفغانستان.

ولم يكن هذا العام استثناء من القاعدة، وإن كان مرمى الهدف يتغير باستمرار. وقد شهدت أفغانستان انتخابات رئاسية

في أواخر أيلول/سبتمبر، وكانت هناك محاولات واعدة للشروع في عملية سلام. ولئن كانت تلك الجهود قد انتكست، فإن ثمة محاولات الآن لتنشيط العملية السياسية. وكانت الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر فرصة سانحة للانتقال الديمقراطي للبلد – ولكن حتى النتائج الأولية لم تظهر بعد، وليس هناك موعد محدد لإعلانها، مما يجعل من الصعب وضع أي شيء محدد في مشروع القرار بشأن هاتين المسألتين.

وفي العام الماضي، كانت المرة الأولى على الإطلاق التي دعي فيها إلى التصويت على مشروع القرار (انظر A/73/PV.46). وبين ذلك أن قليلا من الوفود لا تتفق في الرأي فيما يتعلق بالحالة على الأرض التي كثيرا ما يستشهد بها، ولكن في النهاية كانت النتيجة دعما مدويا.

ومما يبعث علي الأسف، أن الوضع لا يختلف هذه السنة. ولا يزال الوصول إلى توافق في الآراء، على الأقل في المفاوضات، بعيد المنال، ولكن ليس لقلة المحاولة. وقد عقد خبيري قرابة ١٢ جلسة بأشكال مختلفة، منها أربعة في شكل جلسات عامة مع نحو ٦٠ وفدا على الطاولة لمدة بلغت سبع ساعات أحيانا. وساعدتنا تلك المشاورات المكثفة على أن نُقدِّم إلى الجمعية مشروع قرار يعكس، إلى أقصى حد ممكن، جميع المواقف التي أُبلغنا بها،

وكما فعل ممثل ألمانيا في العام الماضي، أود أن أذكر الجميع بأن مشروع القرار هذا يظل أولا وقبل كل شيء تعبيرا مهما عن دعم أفغانستان وشعبها من قبل أعضاء الأمم المتحدة كافة. وأود أن أشكر جميع الوفود التي أبدت مرونة كبيرة للحفاظ على هذا التعبير الموحد عن الدعم.

وفيما يتعلق بمضمون مشروع القرار، لا يزال شاغلنا في المقام الأول هو الحالة الأمنية الهشة في أفغانستان. وفي الأشهر الستة الماضية وحدها، شهدنا عددا من الهجمات المدوية إعلاميا. ففي يوم الاثنين الماضي، تحديدا، قتل أمريكي من موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة في كابل، وأود أن أعرب عن التعازي لأسرة الضحية وأحبائه. علاوة على ذلك، فإن عدد المدنيين الذين قتلوا في أفغانستان قد بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق. ومن غير المقبول أن يستمر الحال على هذا النحو. إن هذا البلد في أمس الحاجة إلى السلام.

ونشيد أيضا بالروح الوطنية لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وما قدمته من تضحيات. وبالتعاون مع شركائنا الدوليين، ستواصل ألمانيا تقديم الدعم لها من خلال بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. لكن هذا الدعم لن يكون فعالا إلا إذا واكبه واقترن به الاستمرار في تقديم الدعم للتنمية المدنية وتحقيق الاستقرار، فضلا عن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سياسي. والسبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام للنزاع يتمثل في عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويملكون زمامها، ويشارك فيها كل أطياف المجتمع الأفغاني، بما في ذلك الطالبان. وبالرغم من الانتكاسة الأخيرة، يجب أن نواصل السير في هذا المسار.

وباسم المجتمع الدولي، يكرر مشروع القرار هذا دعوة أطراف النزاع، ولا سيما حركة طالبان، إلى إدراك مسؤوليتها عن السعي إلى السلام والدخول في محادثات مباشرة دون شروط مسبقة. وفي تموز/يوليه الماضي، عندما نظمت ألمانيا وقطر بصورة مشتركة حوارا بين الفصائل الأفغانية في الدوحة، رأينا أنه من الممكن الدخول في تفاعلات مباشرة ومتعمقة مع جميع الأطراف المعنية. ولفت الانتباه بشدة أن ٢٠ في المائة من المشاركين كانوا من النساء – وكن عاملا رئيسيا في نجاح ذلك الاجتماع. وينبغي لنا البناء على ذلك وتعزيز دور المرأة في عملية السلام.

والدعم من جيران أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة يكتسي أهمية بالغة لنجاح عملية السلام. إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان سيعود بالنفع على الجميع ويُرسي

الأساس للتعاون والترابط على المستوى الإقليمي، وهو ما تشتد إليه الحاجة.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات. فتمكين المرأة، والحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد أمور لا تزال بالغة الأهمية. ونشجع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها في هذا الصدد، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المعلن عنها. ونشجع كذلك جميع الأطراف المعنية على التعجيل بالعملية التي ستؤدي إلى التحول الديمقراطي في أفغانستان، وبالتالي طمأنة الناخبين بأنهم اتخذوا القرار الصحيح عندما خاطروا بأرواحهم في الإدلاء بأصواتهم في انتخابات أيلول/سبتمبر.

وما فتئت ألمانيا تلتزم التزاما قويا بدعم أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين. لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما قويا بالعمل كمُيسِّر بشأن مشروع القرار المهم هذا، الذي يستحق الدعم من جميع بلداننا.

وأخيرا، تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم إذ نعتمد مشروع القرار لهذا العام بشأن الحالة في أفغانستان (A/74/L.13).

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للبعثة الألمانية التي تقوم منذ وقت طويل بدور مُيسِّر لمشروع القرار المهم جدا هذا من أجل أفغانستان. وأشكر على وجه الخصوص السفير كريستوف هويسغن وفريقه، وخاصة السيد فريدريك شرودر، على قيادتهم وتيسيرهم ببراعة واقتدار مشروع القرار. ألمانيا هي أحد الداعمين منذ وقت طويل للشعب الأفغاني وحليف وشريك حقيقي في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار في أفغانستان. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي جميع الدول الأعضاء الذين شاركوا في المناقشة، وأبدوا مرونة، وأيدوا مشروع القرار من خلال مشاركتهم النشطة – لا سيما الدول التي انضمت إلى مقدمي المشروع اليوم.

ونحن نعتمد مشروع القرار السنوي هذا بشأن الحالة في أفغانستان، اسمحوا لي أن أتكلم عن بعض أهم التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت منذ اتخاذ قرار العام الماضي ٨٨/٧٣. ومن بين تلك التطورات، إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والسعي إلى تحقيق السلام وجهود المصالحة التي تُبذل تنفيذا لبرنامج الإصلاح من أجل تحقيق الاعتماد على الذات.

وفيما يتعلق بالانتخابات، وعلى خلفية التهديدات الأمنية الخطيرة، أُجريت الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عندما أدلى ٤,٦ ملايين أفغاني بأصواتهم. ونحو ٦٠ في المائة من الأعضاء الجدد للبرلمان الجديد، الذي افتتح في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، تقل أعمارهم عن ٤٠ عاما، ونحو ٢٥ إلى ٢٨ في المائة هم من النساء. وكانت تلك خطوة مهمة أخرى نحو تعزيز الديمقراطية واستدامتها في أفغانستان. لقد أثبت شعب أفغانستان مرة أخرى من خلال أصواتهم أن أي تهديد لا يمكن أن يؤثر على إرادته القوية للتوصل إلى توافق في الآراء وأن جوهر الديمقراطية هو حجر الزاوية في أفغانستان الجديدة.

وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقدنا رابع انتخابات رئاسية في بلدنا. وعلى الرغم من خطر العنف، والاعتداءات، وفي بعض الحالات، حتى التعرض لقطع الأصابع من قبل طالبان، خرج الناس ليدلوا بأصواتهم. بالنسبة للأفغان، لم يكن هذا مجرد تصويت لانتخاب الرئيس المقبل، بل تصويتا من أجل الديمقراطية وتصويتا من أجل الجمهورية. فقد صوت الناس دفاعا عن الدستور وسيادة الدولة، وكذلك من أجل ازدهار أفغانستان واستقرارها. وأتاح التصويت لمليوني أفغاني القدرة على أن يقولوا لا للإرهاب ونعم للسلام.

وشاركت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في دورتي الانتخابات بأقصى قدر من الكفاءة المهنية والشجاعة إذ حمت الحق الدستوري لكل أفغاني في التصويت. وقام نحو ٠٠٠ ٧٠ من جنودنا الشجعان بحماية شعبنا خلال تلك اللحظة التاريخية، وبفضل تدابيرهم الفعالة وكفاءتهم أمكن تفادي معظم الهجمات. وفي نظر الغالبية منا هنا في هذه القاعة، فإن الانتخابات، والتصويت حقوق مكتسبة والذين يمارسونها هم ببساطة يؤدون واجبهم المدني. وفي نظر الأفغان، يمثل ذلك أكثر من مجرد واجب مدني، إنها سلطتنا المدنية التي يمكننا ممارستها على قدم المساواة من أجل تحديد مصير أفغانستان الجديدة.

وأود الآن أن أتوقف لتهنئة أصدقائنا وحلفائنا، ولا سيما البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التي وقفت إلى جانبنا خلال الـ ١٨ عاما الماضية ونحن نتابع مسيرتنا لإعادة بناء أفغانستان الجديدة. لقد استثمروا جميعا دماءهم وثرواتهم في السعي إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار في أفغانستان، وينبغي ألا يساور أحدا الآن شكٌ في التزامنا بتلك القيم والمبادئ.

إن إحلال السلام أولوية مهمة لحكومة أفغانستان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، دعا الرئيس غني أول مرة إلى محادثات سلام غير مشروطة مع حركة طالبان. وفي حزيران/يونيه، وفي أعقاب ذلك العرض غير المشروط لمحادثات السلام، توصلنا إلى وقف لإطلاق النار لمدة ثلاثة أيام، مما ساعدنا على فهم قدرة مجتمعنا على استيعاب ٠٠٠ ٢٠ من أعضاء طالبان الذين جاءوا إلى مدننا الكبيرة خلال الاحتفال بعطلة العيد لثلاثة أيام. وساعدنا ذلك على إدراك أن تحقيق السلام وإنهاء النزاع أمران ممكنان.

وكما نعلم، فإن نجاح أي اتفاق سلام يكمن في استدامته وأمد بقائه، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا انخرط فيه عامة الناس وشاركوا فيه وجرى التشاور معهم بشأنه. وتعيَّن على الحكومة أن تجري مشاورات على الصعيد الوطني من أجل تحديد إطار للمفاوضات، وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت الحكومة الخطوة المهمة المتمثلة في تنظيم اجتماع مجلس اللويا جيرغا (المجلس الأعلى) الاستشاري للسلام. وفي نيسان/أبريل، شارك ٢٠٠ ٣ شخص يمثِّلون جميع أجزاء البلد في ذلك الاجتماع لإبراز تفويضهم من أجل السلام. واعتمد اجتماع مجلس اللويا جيرغا الذي دام خمسة أيام ومثلت النساء ٣٠ في المائة من المندوبين فيه خريطةَ طريقٍ وتفويضا من أجل السلام. وكانت خريطة الطريق حاسمة في معالمها التي تدعو، من بين أمور أخرى، إلى وقف فوري لإطلاق النار، وسلام مستدام، وإجراء محادثات مباشرة مع الحكومة، والحفاظ على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. إن الحقوق الدستورية للمرأة سمة مهمة من سمات أفغانستان الجديدة. وكما قال الأمين العام، فإن حفظ وحماية حقوق المرأة ليس هو الصواب الذي ينبغي توخيه فحسب، ولكنه أيضا الشيء الصحيح الذي يجب أن نفعله من أجل تحقيق سلام فعال وحقيقي ودائم.

وترحب حكومة أفغانستان بجميع الجهود الإقليمية والدولية التي تؤيد عملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون زمامها، وتساعد على تيسير محادثات مباشرة مع حركة طالبان. وتماشيا مع المعايير الدولية، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بمبادئ احترام السيادة والعلاقات بين الدول، ونرى أن هذه القيم ذات أهمية بالغة لنجاح جهودنا من أجل إحلال السلام. ونود أن نشكر أصدقاءنا وحلفاءنا، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، والنرويج، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وغيرهم، الذين ساندوا جهودنا لتحقيق سلام يدوم ويحفظ الكرامة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، واصلت حركة طالبان والجماعات الإرهابية عبر الوطنية الأخرى بث الرعب والخوف بلا هوادة وبصورة عنيفة. وأثبتت قواتنا الوطنية للأمن والدفاع قدرتها على الدفاع بنجاح عن بلدنا ببسالة بالغة ساعدت على

إحباط الكثير من الهجمات وحماية شعبنا. وفي الواقع، إن الجنود الأفغان الذين يقاتلون اليوم إنما يعملون للقضاء على الخطر الذي يتهددنا جميعا على الصعيد العالمي. وكما قلنا من قبل، فإن الإرهاب لا يعترف بالتخوم أو الحدود ويعرض حياة الجميع للخطر في كل مكان.

ونتيجة للقوة المتزايدة لقواتنا الأمنية، تلجأ حركة طالبان والجماعات الإرهابية إلى الهجمات الجبانة والمميتة على الأهداف المدنية، وتسببت هذه السنة في إصابة أعداد غير مسبوقة من المدنيين، كان ثلثهم من النساء والأطفال. إن استهداف المدنيين والمؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات والعيادات، واستخدام الأفراد كدروع بشرية هي انتهاكات للقانون الدولي وتتنافى مع جميع القيم الأخلاقية. ويجب على حركة طالبان أن توقف تلك الأعمال على الفور.

ومن بين التحديات المستمرة التي لا تزال تهدد السلام والأمن في أفغانستان الإرهابُ، ووجود الجماعات الإرهابية الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية، ومنها حركة طالبان، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة. وفي الآونة الأخيرة، قامت حكومة أفغانستان بعملية مكثفة وناجحة للقضاء على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في ننكرهار. لم تؤد سنوات النزاع الـ ١٨ الماضية التي فرضتها الجماعات الإرهابية وحركة طالبان إلى إزهاق أرواح الأبرياء، وزعزعة الاستقرار في بلدي فحسب، بل كان لها أيضا بالغ الأثر على جهودنا المشتركة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك، تعهدت الحكومة الأفغانية بتنفيذ وإعمال خطة الإصلاح وفقا للالتزامات المتعهد بها في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة والإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. وإذ نسعى إلى التنفيذ الكامل لهذه الخطة، نحرز تقدما هائلا في خطتنا للتعاون الاقتصادي الإقليمي. وترحب الحكومة الأفغانية بجميع المبادرات التي تعزز ترابطنا الاقتصادي الإقليمي، وتساعد أفغانستان على التواصل داخل المنطقة وخارجها.

والإرهاب ليس الخطر الوحيد الذي يواجهه شعب أفغانستان. فآثار تغير المناخ، الذي يؤدي إلى أزمات إنسانية شديدة هي أيضا أحد التحديات الجسيمة التي نواجهها. أفغانستان بلد يغلب عليه الاقتصاد الزراعي؛ والجفاف الذي طال أمده كانت له آثار مدمرة على حياة ورفاه مجتمعنا، وهو ما دفع كثيرا من الأسر إلى مغادرة ديارهم ومقاطعاتهم بحثا عن بدائل أفضل. وأدى ذلك إلى حالة إنسانية حرجة للغاية تتطلب استجابة فورية. ومع ذلك، يجب أن أُبرز الدور القيادي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في التنسيق مع المجتمع الدولي من أجل تيسير الاستجابة الضرورية في أقرب وقت ممكن.

وتُشكِّل الأخطار التي تطرحها الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها والاتجار بها تحديا أمنيا آخر تتعرض له أفغانستان. وكان الشعب الأفغاني أول ضحايا هذه الأخطار، وما زالوا يدفعون أبهظ ثمن. وهناك أيضا صلة مباشرة بين المخدرات ومصادر تمويل حركة طالبان. وفي هذا الصدد، فإن حكومة أفغانستان شريك وحليف مخلص في القتال من أجل القضاء على هذا التهديد. ومع ذلك، ليست هذه قضية بلد بمفرده. ونحن بحاجة إلى بذل جهود تعاونية شاملة على الصعيد الإقليمي، واستراتيجية لمكافحة تجارة المخدرات وسوقها. وينبغي لنا الأخذ بنهج شامل للجميع يشارك فيه كل أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين لمكافحة الأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك الاتجار بالسلائف والمركبات الأولية، والملاذات المالية الآمنة، وخفض الطلب على المخدرات.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة وحكومة بلده لما قدماه من دعم متواصل في مساعدة حكومة أفغانستان وشعبها في جهودنا الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان. ينبغي أن ننظر إلى مستقبل

أفغانستان من منظورنا، وهو أكثر استشرافا للمستقبل وتفاؤلا. في نظر البعض، قد يبدو ١٨ عاما وقتا طويلا لإعادة بناء البلد من حالة الخراب والدمار الكامل. ولكن في نظري، ونظر الذين ما زالوا يتذكرون الأيام الحالكة لطالبان وغياب الأمل عندما حبسنا النظام جميعا في عزلة تامة عن العالم الخارجي، فإن اليوم إيذان بأكثر لحظات المستقبل إشراقا وأسعدها التي كان يمكنني أن أحلم بها في أي وقت.

وبفضل الدعم الهائل الذي تلقيناه، قطعنا شوطا طويلا، وأحرزنا تقدما كبيرا. واليوم، يمثل دعم الجمعية العامة ومشروع القرار خطوة مهمة أخرى في توجيه رسالة تضامن قوية للشعب الأفغاني، فضلا عن الذين يسعون إلى تحويل أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية. إن أصوات الدول الأعضاء في هذه القاعة ذات أهمية بالغة لشعب أفغانستان، وتجعلهم يدركون أنهم ليسوا وحدهم، وأنه في كفاحنا ضد الإرهاب وكذلك في سعينا من أجل السلام، سنقف معا جميعا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ الحكومة الأسترالية شعب أفغانستان على شجاعته وقوة عزيمته بمشاركته في الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ونثني على الشعب الأفغاني لممارسته حقه الديمقراطي في الظروف الصعبة. ونحن في انتظار نتائج الانتخابات، وأشجع جميع الأطراف المعنية على احترام الإجراءات القانونية الواجبة خلال فترة فرز الأصوات ونظر الشكاوى.

وتثني الحكومة الأسترالية على التزام الحكومة الأفغانية وشجاعة قوات الأمن الأفغانية في تعزيز الأمن، ومكافحة الإرهاب، والعمل على تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى نهاية سلمية للنزاع الذي طال أمده في أفغانستان. والأفغان جاهزون للسلام والأمن، وهما شرطان مسبقان للتنمية في أفغانستان. فما من حل عسكري للنزاع. والحوار والتفاوض هما المسار الوحيد الذي يفضي إلى إيجاد تسوية دائمة. ونرحب بالخطوات المهمة التي اتخذتها حكومة أفغانستان والولايات المتحدة نحو إنهاء النزاع، بما في ذلك تدابير بناء الثقة في الآونة الأخيرة. ونشجع شركاءنا على دعم هذه الخطوات نحو السلام التي يمكن أن تمهد السبيل إلى مرحلة التنمية الاقتصادية بعد السلام.

وندين استخدام العنف المتواصل من قِبَل حركة طالبان. ونشعر بخيبة الأمل لأنها لا تزال تقاوم إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية. ولا نرى أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة بدون هذه المحادثات، وندعو حركة طالبان وغيرها من الأطراف إلى بدء المناقشات على الفور دون شروط مسبقة.

ولئن كنا نرحب بالجهود التي تبذل من أجل إحلال السلام، يجب ألا ننسى أن ملايين الأفغان ما زالوا يكافحون في مواجهة أزمة إنسانية طال أمدها. والصلاتُ القائمة بين النزاع والاحتياجات الإنسانية والتنمية المتواصلة معقدةٌ. ويجب على الشركاء الدوليين التنسيق الوثيق لجهودهم والاستفادة من خبراتنا الجماعية في دعم أفغانستان خلال الانتقال الناجح إلى السلام. وهناك العديد من التحديات، منها الفساد، التي تقلل من مدى قدرة الشعب الأفغاني على الاستفادة من السلام والتنمية.

وتدعو أستراليا الشركاء الدوليين إلى الاعتراف بإنجازات المرأة الأفغانية، ومكاسبها، وكفاحها في النزاع الجاري. وللمرأة الأفغانية الحق في أن يكون لها صوت قوي مسموع في الحوار الجاري بشأن السلام والتنمية. وفي الواقع، لا يمكن أن يُكتب لعملية السلام النجاح دون مشاركتها الكاملة. وندعو الشركاء الدوليين إلى تعبئة الموارد الدبلوماسية والإنمائية لدعم المرأة الأفغانية.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للإسهامات القيمة من جميع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدبلوماسيين والموظفين التابعين لهم في مساعدة أفغانستان على تلبية احتياجات شعبها. وتدعو

أستراليا المجتمع الدولي إلى التعاون في الجهود المستمرة لدعم شعب أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. تؤيد هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان على بيانها. وأشكر أيضا جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/71/L.13، ولا سيما الفريق الألماني على تيسيره المفاوضات. ونتطلع إلى اعتماده على وجه السرعة بتوافق الآراء مرة أخرى.

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أؤكد على إدانة الاتحاد الأوروبي للهجوم الإرهابي الجبان على مركبة تحمل شارة الأمم المتحدة الذي أودى بحياة مواطن أمريكي وجرح شخصين آخرين، كانوا يعملون جميعا لمساعدة الشعب الأفغاني وحمايته.

ومن بين التحديات المستمرة التي لا تزال تهدد السلام والأمن في أفغانستان الإرهابُ، ووجود الجماعات الإرهابية الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية، ومنها حركة طالبان، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة. وفي الآونة الأخيرة، قامت حكومة أفغانستان بعملية مكثفة وناجحة للقضاء على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في ننكرهار. لم تؤد سنوات النزاع الـ ١٨ الماضية التي فرضتها الجماعات الإرهابية وحركة طالبان إلى إزهاق أرواح الأبرياء، وزعزعة الاستقرار في بلدي فحسب، بل كان لها أيضا بالغ الأثر على جهودنا المشتركة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك، تعهدت الحكومة الأفغانية بتنفيذ وإعمال خطة الإصلاح وفقا للالتزامات المتعهد بها في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة والإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. وإذ نسعى إلى التنفيذ الكامل لهذه الخطة، نحرز تقدما هائلا في خطتنا للتعاون الاقتصادي الإقليمي. وترحب الحكومة الأفغانية بجميع المبادرات التي تعزز ترابطنا الاقتصادي الإقليمي، وتساعد أفغانستان على التواصل داخل المنطقة وخارجها.

والإرهاب ليس الخطر الوحيد الذي يواجهه شعب أفغانستان. فآثار تغير المناخ، الذي يؤدي إلى أزمات إنسانية شديدة هي أيضا أحد التحديات الجسيمة التي نواجهها. أفغانستان بلد يغلب عليه الاقتصاد الزراعي؛ والجفاف الذي طال أمده كانت له آثار مدمرة على حياة ورفاه مجتمعنا، وهو ما دفع كثيرا من الأسر إلى مغادرة ديارهم ومقاطعاتهم بحثا عن بدائل أفضل. وأدى ذلك إلى حالة إنسانية حرجة للغاية تتطلب استجابة فورية. ومع ذلك، يجب أن أُبرز الدور القيادي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في التنسيق مع المجتمع الدولي من أجل تيسير الاستجابة الضرورية في أقرب وقت ممكن.

وتُشكِّل الأخطار التي تطرحها الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها والاتجار بها تحديا أمنيا آخر تتعرض له أفغانستان. وكان الشعب الأفغاني أول ضحايا هذه الأخطار، وما زالوا يدفعون أبهظ ثمن. وهناك أيضا صلة مباشرة بين المخدرات ومصادر تمويل حركة طالبان. وفي هذا الصدد، فإن حكومة أفغانستان شريك وحليف مخلص في القتال من أجل القضاء على هذا التهديد. ومع ذلك، ليست هذه قضية بلد بمفرده. ونحن بحاجة إلى بذل جهود تعاونية شاملة على الصعيد الإقليمي، واستراتيجية لمكافحة تجارة المخدرات وسوقها. وينبغي لنا الأخذ بنهج شامل للجميع يشارك فيه كل أصحاب المصلحة

الإقليميين والدوليين لمكافحة الأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك الاتجار بالسلائف والمركبات الأولية، والملاذات المالية الآمنة، وخفض الطلب على المخدرات.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة وحكومة بلده لما قدماه من دعم متواصل في مساعدة حكومة أفغانستان وشعبها في جهودنا الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان. ينبغي أن ننظر إلى مستقبل أفغانستان من منظورنا، وهو أكثر استشرافا للمستقبل وتفاؤلا. في نظر البعض، قد يبدو ١٨ عاما وقتا طويلا لإعادة بناء البلد من حالة الخراب والدمار الكامل. ولكن في نظري، ونظر الذين ما زالوا يتذكرون الأيام الحالكة لطالبان وغياب الأمل عندما حبسنا النظام جميعا في عزلة تامة عن العالم الخارجي، فإن اليوم إيذان بأكثر لحظات المستقبل إشراقا وأسعدها التي كان يمكنني أن أحلم بها في أي وقت.

وبفضل الدعم الهائل الذي تلقيناه، قطعنا شوطا طويلا، وأحرزنا تقدما كبيرا. واليوم، يمثل دعم الجمعية العامة ومشروع القرار خطوة مهمة أخرى في توجيه رسالة تضامن قوية للشعب الأفغاني، فضلا عن الذين يسعون إلى تحويل أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية. إن أصوات الدول الأعضاء في هذه القاعة ذات أهمية بالغة لشعب أفغانستان، وتجعلهم يدركون أنهم ليسوا وحدهم، وأنه في كفاحنا ضد الإرهاب وكذلك في سعينا من أجل السلام، سنقف معا جميعا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. تؤيد هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان على بيانها. وأشكر أيضا جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/71/L.13، ولا سيما الفريق الألماني على تيسيره المفاوضات. ونتطلع إلى اعتماده على وجه السرعة بتوافق الآراء مرة أخرى.

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أؤكد على إدانة الاتحاد الأوروبي للهجوم الإرهابي الجبان على مركبة تحمل شارة الأمم المتحدة الذي أودى بحياة مواطن أمريكي وجرح شخصين آخرين، كانوا يعملون جميعا لمساعدة الشعب الأفغاني وحمايته.

ويعي الاتحاد الأوروبي تماما الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني من خلال تشجيع السلام والمصالحة ورصد وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونسعى بروح التعاون إلى الحفاظ على أوثق علاقات قدر الإمكان مع بعثة الأمم المتحدة على أرض الواقع وفي المحافل الدولية، بما يخدم في نهاية المطاف مصلحة أفغانستان ومواطنيها.

لقد أدى تعليق المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة وطالبان في أيلول/سبتمبر إلى وقف عملية السلام وتأجيل المرحلة التالية، ألا وهي، المفاوضات الأفغانية – الأفغانية بين الحكومة وحركة طالبان، والتي كان من المقرر أن تبدأ في وقت لاحق من ذلك الشهر. بيد أن الهدنة الحالية يجري استخدامها للإعداد لإطلاق عملية سلام حقيقية قد يصاحبها، بل ويجب أن يصاحبها، وقف لإطلاق النار. وقد ناقشت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، فيديريكا موغيريني، ووزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسألة أفغانستان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وأشاروا إلى المبادئ التالية التي تحدد إطار انخراط الاتحاد الأوروبي بشأن أفغانستان في المرحلة الحالية.

أولا، لا تزال المحادثات المباشرة بين الأطراف الأفغانية بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام دائم في البلد. والنزاع يتطلَّب التوصل إلى تسوية سياسية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي استئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان كخطوة نحو إطلاق عملية سلام حقيقية بين الأطراف الأفغانية، تُجرى فيها مفاوضات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان. ويجب أن تُجرى المفاوضات الأفغانية – الأفغانية في بيئة مواتية تفضي إلى التوصل إلى اتفاق سلام متوازن يحترم النظام الدستوري لأفغانستان وقيمها الأساسية.

ثانيا، يرى الاتحاد الأوروبي أن بدء هذه المفاوضات بين الأطراف الأفغانية يجب أن يصاحبه وقف لإطلاق النار. وحتى ذلك الحين، ومن الآن وحتى بدء المحادثات بين الأطراف الأفغانية، ينبغي أن نرى خفضا كبيرا لمستوى العنف باعتبار ذلك خطوة ملموسة نحو تحقيق السلام، ستؤدِّي أيضا إلى توقف المعاناة التي لا داعي لها وتيسير عملية السلام المقبلة. إن المواطنين الأفغان يتوقون إلى إحلال السلام. ومن المهم أن تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة التاريخية. فلقد أُهدِرت من قبل الكثير جدا من الفرص خلال الـ ١٨ عاما الماضية.

ثالثا، يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور داعم، ولكن يجب عليه أن يحترم دائما مبدأ أن يقود الأفغان عملية السلام وأن يمسكوا بزمامها مع احترام استقلال الدولة الأفغانية وسلامة أراضيها وسيادتها.

رابعا وأخيرا، كما ذكر الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا، يجب أن تؤدي عملية السلام إلى توطيد ما تحقَّق من إنجازات خلال الـ ١٨ عاما الماضية لا إلى تقويضها. ويشمل ذلك إدخال تحسينات فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال والأقليات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاركة الكاملة للمرأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحماية حقوقها الدستورية والحفاظ على حقوق أفغانستان وإنجازاتها الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمساندة بدء عملية سياسية تشمل الجميع.

وكما ذكرت الممثلة السامية موغيريني خلال مؤتمر جنيف الوزاري قبل عام، فإن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للإسهام خلال جميع مراحل العملية، سياسيا وماليا، في مستقبل أفغانستان وفي إجراء إصلاحات ما بعد انتهاء النزاع وفي تنفيذ تسوية سلمية تجسد هذه المبادئ. وجنبا إلى جنب المبعوثين والممثلين الخاصين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون الوثيق مع ممثل الولايات المتحدة الخاص لأفغانستان، يسعى المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لأفغانستان جاهدا إلى جعل هذه التسوية السلمية حقيقة واقعة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا راسخا أن السعي إلى السلام يجب ألا يكون على حساب القيم الأساسية والتطور الديمقراطي لأفغانستان. فالانتخابات والسلام يسيران جنبا إلى جنب. وأظهرت الانتخابات الرئاسية الأفغانية التي جرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر مرة أخرى عزم المواطنين الأفغان على دعم التطور الديمقراطي لبلدهم، حتى وإن كان الإدلاء بأصواتهم يعني المخاطرة بحياتهم. وستكون مشروعية نتائج الانتخابات مرتبطة بقدرة هيئات إدارة الانتخابات الأفغانية على الوفاء بولايتها بنزاهة وكفاءة وشفافية، مع الاحترام الكامل للدستور والقوانين والإجراءات الانتخابية، بما في ذلك الإدارة الصحيحة للشكاوى وإجراءات الطعن. ونحن على ثقة بأن النتائج الأولية والنهائية للانتخابات سيتم الإعلان عنها دون مزيد من التأخير. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يتحلَّى جميع المرشحين بضبط النفس وأن يتخذوا موقفا بناء تجاه اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد ساند الاتحاد الأوروبي كلا من الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩ بتقديم مساهمات بلغت إجمالا ٣٠ مليون يورو من خلال مشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي والمنح المقدمة

إلى المجتمع المدني. وأرسلنا فريقا صغيرا من خبراء الانتخابات في كلتا المناسبتين.

وفيما يتعلق بالتنمية، يقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة التزامه الطويل الأجل بدعم أفغانستان بعد توقيع اتفاق للسلام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجميع الفرص الممكنة لتقديم دعم كبير في النواحي المالية والسياسية والدبلوماسية والإنمائية على النحو المطلوب في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك بعد النجاح في إبرام اتفاق للسلام. ومع استمرار الجهود من أجل تحقيق تسوية سياسية، فإن ثمة أهمية بالغة للتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنمائية والأمنية والسياسية. ويواصل الاتحاد الأوروبي تعاونه الوثيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين. وفي هذا الصدد، نؤكد دعمنا للجهود التي تبذلها ”بعثة الدعم الوطيد“ التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي لتقديم التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الأمن والمؤسسات الأفغانية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القيام بقوة بدور شركاء تنمية لأفغانستان. وشرعنا الآن في الأعمال التحضيرية لدورة برامجنا المقبلة من أجل أفغانستان،للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧. ونحن مقتنعون بأنه يجب على جميع الجهات المانحة أن تفكر جديا في عوائد السلام الكثيرة التي ستكون متاحة لجميع الأفغان إذا توصلت أطراف النزاع في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن السلام الدائم. وسيتطلب هذا تحليلا مشتركا ورؤية للتنمية والتزاما مستمرا وواضحا بالعمل للحد من الفقر والتزاما مُجدَّدا على أعلى المستويات بالتصدي للفساد وبيئة مواتية وداعمة لجميع الجهات الإنمائية الفاعلة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق من ارتفاع مستوى الخسائر البشرية في صفوف المدنيين وتزايد أعداد المشردين ويكرر تأكيده على ضرورة حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التمكين الاقتصادي للمرأة الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت المفوضية الأوروبية دعمها الإنساني بتقديم ٤٠ مليون يورو لمساعدة الأسر الأكثر ضعفا في أفغانستان، وكذلك اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران المجاورتين.

في الختام، فإن هذه لحظة حاسمة لمستقبل أفغانستان. والاتحاد الأوروبي لديه قناعة راسخة بأن أي اتفاق سلام نهائي لإنهاء النزاع الأفغاني لن يُكتب له البقاء ولن يكون مقبولا لدى مختلف قطاعات الشعب الأفغاني إلا إذا كان يدعم ويصون قيم وإنجازات العقدين الماضيين أو، بعبارة أخرى، إذا كانت العملية والاتفاق المترتب عليها يرسمان خططا لمستقبل أفغانستان ويبنيان على ما شهده البلد من تطور في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يستمر إرساء الديمقراطية في أفغانستان، إلى جانب تحسين حماية حقوق جميع الأفغان وبذل جهود لحماية المؤسسات الديمقراطية في البلد. وسيتطلب استمرار السلام في أفغانستان الدعم الكامل من جميع الدول المعنية. ويقوم الاتحاد الأوروبي بدوره، ولا يزال على أتم الاستعداد لمواصلة العمل لدعم أفغانستان.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أتقدم بالشكر على عقد هذا الاجتماع الهام حول الحالة في أفغانستان، كما نشكر ألمانيا على جهودها في تيسير المشاورات حول مشروع القرار السنوي (A/74/L.13) الذي يعكس الجهود الدولية المستمرة للمساعدة في استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان وإنهاء المعاناة الطويلة للشعب الأفغاني. كما يسعدنا المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا، مشاركةً مع ما يزيد على ٦٢ دولة.

ها قد مضى ما يقارب من ٣ سنوات على استشهاد السفير الإماراتي لدى أفغانستان سعادة جمعة الكعبي بالإضافة إلى ٥ من مسؤولي الإغاثة الإنسانية من دولة الإمارات، وذلك جراء التفجير الإرهابي الذي وقع في قندهار في كانون الثاني/

يناير ٢٠١٧ خلال تنفيذهم لمشاريع إنسانية وتعليمية وتنموية في جمهورية أفغانستان، من ضمنها التوقيع على اتفاق مع جامعة في العاصمة الأفغانية كابل لتقديم منح دراسية بتمويل إماراتي. وبالرغم من هذه الحادثة المأساوية المؤسفة تستمر دولة الإمارات في مساعيها لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان بمشاركتها ضمن جهود حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أفغانستان، وكذلك استضافة محادثات المصالحة الأفغانية التي عقدت في أبو ظبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتؤيد بلادي مجمل جهود المجتمع الدولي في تقديم دعم موحد ومنسق لعملية سلام شاملة في أفغانستان، وترى دولة الإمارات أن الحلول الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان على المدى الطويل.

كما نعرب عن بالغ قلقنا من استمرار الهجمات الإرهابية في أفغانستان التي أودت بحياة أكثر من ٨ ٢٠٠ ضحية في الأشهر التسعة الأولى فقط من العام ٢٠١٩، حيث كان شهر تموز/يوليه ٢٠١٩ الأكثر دموية على الإطلاق. وأود التركيز في هذا الصدد على أن دولة الإمارات تتخذ موقفا حازما ضد جميع أشكال التطرف والإرهاب. ونرفض جميع أشكال العنف الذي يزعزع الاستقرار الأمني ويخالف جميع المبادئ الإنسانية والدينية.

التزمت بلادي بمساعدة الشعب الأفغاني في تحقيق رؤيته نحو السلام والاستقرار والازدهار في شتى المجالات، ولقد قامت بلادي بتقديم المساعدات لأفغانستان حيث وصلت المساهمات التنموية والإنسانية منذ العام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٢١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونظرا لأهمية زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، أطلقت دولة الإمارات برنامج تدريب المرأة العربية على العمل العسكري وحفظ السلام في مطلع عام ٢٠١٩، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، حيث شاركت ١٣٤ متدربة من المنطقة العربية في هذا البرنامج. وسيتم إطلاق الدور الثاني من البرنامج التدريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ على أن يتوسع ليشمل متدربات من أفغانستان، إضافة إلى دول أخرى من آسيا وأفريقيا. كما يسعدني أن تنضم بلادي إلى مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان حيث سيتم من خلال هذه المجموعة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان معالجة التحديات التي تواجهها المرأة في أفغانستان.

تماشيا مع سياسة دولة الإمارات التي تسعى لضمان احترام الحقوق الإنسانية لرعايا الدول التي تعاني من حروب أو كوارث، فإنها تواصل حثها في كافة المحافل الدولية والإقليمية للدول التي تستضيف رعايا أفغانستان على أراضيها على عدم استغلالهم في قضايا ونزاعات إقليمية أخرى لا تمت لهم بصلة في مخالفة للقوانين الدولية واحترام حقوق اللاجئين وتوفير الحد الأدنى من سبل الحياة الكريمة.

ختاما، ستظل بلادي ملتزمة بواجبها الإنساني تجاه الشعب الأفغاني وستواصل تقديم الدعم الإنساني والمساعدات الإنمائية سواء من خلال التعاون الثنائي أو التعاون المشترك. وندعو المجتمع الدولي إلى التكاتف لمواجهة أعمال العنف والتطرف الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم.

السيدة زاهر (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): تُشيد ملديف بالتقدم الذي تحرزه أفغانستان في تحقيق السلام والتنمية. لقد أبدى شعب أفغانستان قدرة استثنائية على الصمود ومجابهة الصدمات، والتصميم على إصلاح بلده في خضم بيئة مضطربة. إن شعب ملديف يدعم شعب أفغانستان ويشاطره رؤيته لبلد مزدهر يعمه السلام.

لقد حقَّقت أفغانستان تقدما كبيرا في تحسين بيئتها الاستثمارية. فقد قفزت من المرتبة ١٨٣ إلى ١٦٧ في ترتيب البنك الدولي من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهو ما يشير إلى زيادة الاعتماد على الذات. ويسهم النمو والتكامل الاقتصادي الإقليمي في هذا التقدم الاقتصادي وزيادة الرفاه

لشعب أفغانستان. ويمكن أن يستفيد التكامل الإقليمي من الشراكات الإقليمية، بما في ذلك مع الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وتدعم ملديف وتشجع أفغانستان على تعزيز مشاركتها الاقتصادية الإقليمية.

وقد أبدت حكومة أفغانستان أيضا قيادة وشجاعة متميزتين في تعزيز القيم الديمقراطية في البلد. وفي الانتخابات التي جرت مؤخرا، أثبت شعب أفغانستان أنه اختار طريق السلام والتسامح على طريق التطرف، وطريق التعاون على الصدام والمواجهة. وندرك أنه خلال مسيرة هذا البلد نحو عملية سلام يتولَّى الأفغان قيادتها ويمسكون بزمامها، لا بد من اتخاذ خطوات إضافية لتوطيد المكاسب الديمقراطية وتعزيزها. ونتطلع إلى رؤية مشاركة بناءة في كل جوانب العملية الانتخابية من جانب جميع الجهات المعنية، ومنهم المرشحون والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وتحرز أفغانستان تقدما ملحوظا بتعزيز قيم حقوق الإنسان في البلد، لا سيما للنساء والفتيات. ويمثل إنشاء لجنة فنية لمراجعة قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩ خطوةً مشجعة، وكذلك زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات من أجل الحفاظ على السلام في البلد. ومع اقتراب أفغانستان من منتصف الطريق في عِقْد تحوُّلها، تدرك ملديف أهمية الإنجازات التي أحرزتها الحكومة بشأن العناصر الرئيسية لهذه الخطة، ومنها الانتهاء من وضع ١٠ برامج وطنية ذات أولوية، وتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لنظام المالية العامة، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

وتشعر ملديف بقلق بالغ من استمرار الهجمات التي تشنها حركة طالبان، ونود الإعراب عن تعاطفنا العميق مع شعب وحكومة أفغانستان في مصائبهم. إن الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين هذا العام بسبب الهجمات الإرهابية، والتكاليف المرتفعة والمتزايدة للنزاع في أرواح المدنيين، هي تذكرة صارخة بأن إنهاء النزاع من خلال مفاوضات السلام يجب أن تبقى له الأولوية في توجيه جميع الجهود المبذولة في أفغانستان. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى دعم أفغانستان في إعادة بناء البلد. ونحث في هذا الصدد جميع الأطراف على احترام التزاماتها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو أيضا جميع العناصر المناوئة للحكومة إلى وقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وإذا أصبحت أفغانستان بلدا مستقرا آمنا ينعم بالسلام والرخاء فسيصب ذلك في مصلحة الشعب الأفغاني، وكذلك في مصلحة المنطقة بأسرها وشركائها الاقتصاديين والمجتمع الدولي. ولذلك تدعو ملديف مرة أخرى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى دعم أفغانستان في مسيرتها لتحقيق السلام والتنمية والاعتماد على الذات.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا أن المفاوضات التي تقودها ألمانيا، بشأن مشروع القرار A/74/L.13 عن ”الحالة في أفغانستان“ قد اكتملت بنجاح. نشكر جميع الوفود التي بذلت جهودا حقيقية من أجل بلوغ هذه الغاية. ويسرنا أن نكون أحد مقدمي مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده اليوم بتوافق الآراء.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، يُؤكِّد مشروع القرار على التقدم الذي تحقَّق في أفغانستان، وهو أيضا دليل قوي على إجماع المجتمع الدولي على دعم شعب أفغانستان وحكومتها في التصدي للتحديات التي يواجهها هذا البلد.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، جرت الانتخابات الرئاسية في أفغانستان للمرة الرابعة منذ عام ٢٠٠١. ونشيد بجميع الجهود المبذولة لتنفيذ العملية الانتخابية في خضم العديد من التحديات التقنية والتهديدات الأمنية. ويسرنا أنه على الرغم من بعض الحوادث، أُجريت الانتخابات في أجواء آمنة نسبيا. ومع أن النتائج لم تُعلن رسميا بعد، فإن العملية برمتها أثبتت مرة أخرى

التزام الشعب الأفغاني بالديمقراطية. وعقب اختتام العملية الانتخابية، سيتعيَّن مضاعفة الجهود من أجل عملية السلام. ويسرنا أن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام اكتسبت زخما خلال الأشهر الأخيرة. وهذا في حد ذاته تطور جدير بالترحيب. وتؤيد تركيا كل المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى وضع حد لأعمال العنف. بيد أنه ينبغي التنسيق بين هذه المبادرات تنسيقا وثيقا، وأن يُكمِّل بعضها بعضا. ويحدونا الأمل في استخلاص الدروس اللازمة من المحادثات السابقة. ويجب أن نحرص على عدم منح طالبان شرعية سابقة لأوانها.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من التحول السياسي والأمني والاقتصادي في أفغانستان، تصبح للتعاون والالتزام على الصعيد الإقليمي أهمية بالغة لتوجيه المنطقة في مسار يفضي إلى السلام والاستقرار والازدهار. لقد برهنت المنطقة، في مناسبات عديدة، على استعدادها لحل ما تواجهه من مشاكل بنفسها، وتحويل المشاكل المشتركة إلى مجالات تعود بالمنفعة المتبادلة. ونُرحِّب بالحوار الثنائي والمتعدد الأطراف وجهود التعاون لبلوغ تلك الغاية. ونعتبر عملية قلب آسيا – إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان منصة مهمة لتعزيز تعاوننا القائم على الحوار السياسي والتشاور. ولا تزال تلك العملية التي أُطلقت في إسطنبول في عام ٢٠١١، عاملا أساسيا في التصدي للتحديات الراهنة بروح المسؤولية والتضامن والشراكة. وعلى مدار السنة، تتيح لنا اجتماعات كبار المسؤولين وغيرها من التجمعات تدارس الآراء والهموم بشأن المسائل الإقليمية بطريقة شفافة. وقد أثبتت خبرتنا في تلك العملية أن التركيز على مصالحنا المشتركة يساعد هذا المحفل الفريد للتعاون في تحقيق كامل إمكاناته. ولذلك، فإننا نعتقد أن عملية قلب آسيا إسطنبول يمكن استخدامها بصورة أفضل في هذا الصدد. ويمكن أن يكون هدفنا المباشر استخدامها كمنصة لتيسير جهود السلام، وكذلك مبادرات ما بعد إحلال السلام. وسيتيح المؤتمر الوزاري المقبل، الذي سيعقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر في إسطنبول، فرصة مهمة لمناقشة مستفيضة بشأن هذه المسائل.

ولا يسع للشعب الأفغاني – لا سيما النساء – أن يُضحِّي بالإنجازات التي تحقَّقت على مدى الـ ١٨ عاما الماضية. فمن بين ٨ ملايين طالب مسجلين في المدارس الأفغانية ٢,٥ مليون فتاة. إن ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات ومفاوضات السلام، ومشاركتها بوجه عام في الإدارة والحكم سيساعد على الحفاظ على المكاسب التي حققناها حتى الآن. ويجب ألا نهدر كل الجهود التي بذلناها من أجل تمكين الفتيات والنساء.

إن الشعب الأفغاني جدير بمستقبل أفضل. ومن واجبنا المشترك مساعدة أفغانستان على بلوغ ذلك الهدف. ولن تألو تركيا جهدا للمضي قدما نحو تلك الغاية.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تُرحِّب إيطاليا بفرصة المشاركة في المناقشة السنوية للجمعية العامة بشأن أفغانستان. ونود في البداية أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل لمشروع القرار المُزمع اعتماده (A/74/L.13).

ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة بالشراكة الدائمة بين المجتمع الدولي وأفغانستان. وسوف نثابر معا في جهودنا المشتركة التي ترمي إلى تهيئة بيئة تتيح للشعب الأفغاني التطلع إلى مستقبل يسوده السلام والازدهار الاقتصادي والاعتماد على الذات. وهذه الشراكة ضرورية، وذلك تحديدا لأن أفغانستان لا تزال تواجه تحدياتٍ جساما، في مقدمتها تحديات في المجال الأمني. ولا تزال دوامة العنف الرهيب تلحق خسائر فادحة في صفوف المدنيين، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا من السكان الأفغان، مثل النساء والأطفال. إن إيطاليا بوصفها دولة إطارية في بعثة الدعم

الوطيد، مستمرة في تقديم التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، ونحن ننظر بإجلال وتقدير إلى شجاعتهم وتضحياتهم في ساحة المعركة.

ولا يزال أفضل مسار نحو السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان اليوم هو التوصل إلى حل تفاوضي من خلال عملية مصالحة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ويجب أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في أقرب وقت ممكن، وأن تحظى بالتأييد الكامل من كافة شرائح المجتمع الأفغاني. وتؤيد إيطاليا بقوة المشاركة المستمرة من جانب الجهات المعنية وأصحاب المصلحة الدوليين من أجل تعزيز جهود إنعاش عملية السلام. ولذلك يحدونا الأمل أن فرصة السلام – التي تم السعي إليها بحزم وإصرار في الأشهر الأخيرة – ستظل متاحة.

ويجب علينا أيضا الاستمرار في اتباع نهج إستراتيجي، مع التسليم بأن السلام المستدام مشروع طويل الأجل. وينبغي أن تكون العملية شاملة للجميع – قدر الإمكان – بما في ذلك إعطاء دور رئيسي وفعَّال للنساء الأفغانيات على طاولة المفاوضات. وسيكون هذا ضروريا لضمان الحماية الكاملة لحقوقهن الدستورية ومكاسبهن المدنية والاجتماعية التي تحققت بشق الأنفس.

ونرحب بعقد الانتخابات الرئاسية التي قادها الأفغان في أيلول/سبتمبر الماضي، على الرغم من محاولات التمرد لعرقلة العملية، وهو ما ندينه. ويجب أيضا الحفاظ على مصداقية وشفافية العملية الانتخابية أثناء الفرز النهائي للأصوات. ونأمل أن تُعلَن النتائج النهائية في أقرب وقت ممكن.

وترحب إيطاليا بالشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من أجل المضي قدما في تطبيق إصلاحات مجدية وواسعة النطاق. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي القادم لإعلان التبرعات في عام ٢٠٢٠ الذي سيتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز وإعادة تأكيد التزامنا المتبادل بتعزيز مستقبل يسوده السلام والرخاء والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، لا يزال من الضروري تعزيز التدابير اللازمة لمكافحة الفساد. وسيؤدي ذلك إلى بناء ثقة الناس في المؤسسات، وسيكون له تأثير إيجابي على تنمية القطاع الخاص، وهو عنصر رئيسي لبناء مجتمع أكثر انفتاحا وإنتاجية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم إيطاليا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والدور الرئيسي الذي تضطلع به في إطار الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في أفغانستان مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ويؤدي استمرار النزاع وعدم الاستقرار والاضطرابات وضعف الاقتصاد إلى تفاقم معاناة الشعب الأفغاني.

أود أن أبدأ كلمتي بأن أدين بأشد العبارات، باسم شعب باكستان وحكومتها، الهجوم الإرهابي على مركبة تابعة للأمم المتحدة في كابل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أسفر –للأسف – عن مقتل أحد موظفي الأمم المتحدة وإصابة اثنين آخرين. وننضم إلى نداء الأمين العام بتقديم مرتكبي تلك الجريمة البشعة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

وتتمتع باكستان بعلاقة تعاون وثيقة مع شعب أفغانستان تستند إلى عواملٍ الجغرافيا والتاريخ والأصل العرقي والإيمان المشتركين. وسيمكن إحلال السلام في أفغانستان البلدين من أن يصبحا جسرا للتبادل التجاري بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وخارجها. ولذلك، فإن نجاح المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان ذو أهمية حيوية لباكستان. وباستثناء أفغانستان نفسها، ليس ثمة بلد آخر عانى أكثر مما لقيته باكستان من جراء أربعة عقود من الحرب والتدخلات الأجنبية في أفغانستان. لقد فقدنا أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المدنيين والعسكريين في الحرب على الإرهاب. ومن ثم، لا يوجد بلد آخر سيستفيد من إحلال السلام في أفغانستان أكثر من باكستان.

وقد عارض رئيس وزرائنا، عمران خان، التدخل الأجنبي في أفغانستان منذ البداية. وكانت باكستان دوما ترى أنه لا يوجد حل عسكري للصراع الدائر في ذلك البلد. ولا يمكن استعادة السلام إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية تشمل كل أطياف الطبقة السياسية الأفغانية. وبناء على ذلك، ترحب باكستان بتوافق الآراء الدولي حول الحاجة إلى تسوية سياسية تتحقق من خلال عملية شاملة للجميع بين الأطراف الأفغانية. وفي هذا الصدد، تؤيد باكستان الانتخابات في أفغانستان وفقا لتطلعات شعبها. لقد فعلت باكستان كل ما في وسعها في العام الماضي للإسهام في تحقيق هدف إيجاد تسوية سياسية. وأكَّد رئيس الوزراء عمران خان مُجدَّدا دعم باكستان للسلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان في أول خطاب له إلى الأمة بعد انتخابه، واستجاب لطلب رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب في العام الماضي للمساعدة في بدء محادثات بين الولايات المتحدة وطالبان. وإسهامنا في إطلاق محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في الدوحة بعد جولة أولى في الإمارات العربية المتحدة يعرفه القاصي والداني.

وأطلقت باكستان سراح زعيم طالبان الملا عبد الغني برادار تلبيةً لطلب من الولايات المتحدة. وطوال عدة جولات من المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان تواصلت باكستان تواصلا وثيقا بعملية الحوار، وقدمت دعما كاملا لتلك الجهود بتأييد. وعندما انهارت هذه العملية، استضافت باكستان وفد اللجنة السياسية لحركة طالبان في تشرين الأول/أكتوبر الذين قدموا من الدوحة، ويسَّرت الاتصالات التي مكنت من استئناف المفاوضات المتوقفة. وفي الآونة الأخيرة، أدَّت باكستان دورا حاسما في إطلاق سراح مواطنين اثنين للولايات المتحدة وأستراليا من الأسر. إننا نقدر المحادثة الهاتفية للرئيس ترامب مع رئيس الوزراء عمران خان ليشكره على تيسير ذلك الإفراج.

لقد أدت تلك الجهود إلى استئناف المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة، ونأمل أن تؤدي قريبا إلى اتفاق بينهما. وينبغي أن يُمكِّن الاتفاق، بدوره، من إجراء حوار فيما بين الأفغان، يجمع كل الأطراف الأفغانية على طاولة التفاوض. هذا الحوار يمكن أن يكفل التوصل إلى تسوية سياسية وسلام مستدام إذا تحلَّت جميع الأطراف بالمرونة وروح التوافق. هذه التسوية السلمية ينبغي أيضا أن تضمن ألا تعمل جماعات إرهابية انطلاقا من أفغانستان.

وسيكون الدعم من الدول الكبرى والدول الإقليمية ضروريا لعملية الحوار فيما بين الأطراف الأفغانية، ولتحقيق السلام والأمن المستدامين في أفغانستان وحولها. وقد أسهمت الجهود المشتركة التي تبذلها الولايات المتحدة والصين وروسيا وباكستان إسهاما إيجابيا في الحوار الجاري، وسوف تظل ذات أهمية كبيرة في المرحلة التالية من الحوار بين الأطراف الأفغانية. أما على الصعيد الإقليمي، فقد استضافت الصين وأفغانستان وباكستان الجولة الثالثة من الحوار الثلاثي لوزراء الخارجية في إسلام أباد في آب/أغسطس.

وتسعى باكستان سعيا حثيثا إلى تحسين وتعزيز علاقاتها مع أفغانستان. وخلال زيارة الرئيس غني لباكستان في حزيران/يونيه، اتفق البلدان على اعتماد نهج استشرافي والابتعاد عن مشكلات الماضي. ونواصل العمل بشكل وثيق مع أفغانستان لتوسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية والتعاون من أجل الربط الإقليمي تحت مظلة خطة العمل الأفغانية الباكستانية من أجل السلام والتضامن. وقد أضاف افتتاح معبر طرخام للحركة التجارية على مدار الساعة، وفتْح مجالنا الجوي بعدا ملموسا آخر لتعاون أوثق بين أفغانستان وباكستان. وقدمت باكستان معونات كبيرة إلى أفغانستان في قطاعات التعليم والصحة والتعمير والبنية التحتية. وتسلَّمت السلطات الأفغانية في الآونة الأخيرة مستشفى جناح في كابل، وهو منحة من باكستان إلى

شعب أفغانستان. وفي إقليم لوغار مستشفى آخر سعته ١٠٠ سرير على وشك الاكتمال.

إن إحلال السلام في أفغانستان سيفتح الباب أمام التعاون الاقتصادي والاستثمار، بما في ذلك مشاريع مثل مبادرة الحزام والطريق، وممر الصين – باكستان الاقتصادي. إننا نعمل مع أفغانستان وشركاء إقليميين آخرين بشأن عدة مشروعات إقليمية أخرى في مجالي الاقتصاد والطاقة، بما في ذلك مشروع خط أنابيب تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند؛ ومشروع آسيا الوسطى وجنوب آسيا للطاقة الكهربائية البالغ قدرته ١ ٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وغيرها.

وتستضيف باكستان ملايين اللاجئين الأفغان منذ أربعة عقود. وهي أطول حالات اللجوء أمدا في أي مكان في العالم. وقد مددت حكومة بلدي العمل بالاتفاق الثلاثي وصلاحية إقامة اللاجئين الأفغان في باكستان إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ولا نزال ملتزمين بعودتهم الآمنة والكريمة والطوعية إلى بلدهم.

ومن الضروري تأمين الحدود بين باكستان وأفغانستان ومنع الهجمات الإرهابية عبر الحدود، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اليقظة الدائمة والإدارة الفعالة والاتصالات الآنية. ويجب ألا يُسمح للإرهابيين بإثارة الاشتباكات بين قوات أمن الحدود لباكستان وأفغانستان. ونحن بحاجة إلى التواصل المنتظم بين القوات المسلحة ووكالات الاستخبارات في البلدين للحيلولة دون وقوع أي حوادث عنف على طول حدودنا. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفقت القوات المسلحة لباكستان وأفغانستان على وضع ضباط اتصال لكل منهما في مقر جيش البلد الآخر، وإنشاء مراكز تنسيق ميدانية.

ويقتضي نجاح تلك المبادرات المعاملة بالمثل والثقة وحسن النوايا. ويحدونا الأمل في أن تعمل الحكومة الأفغانية بصورة بناءة معنا للتغلب على التحديات التي تهدد أمننا واستقرارنا الجماعيين. قبل ثمانين عاما، في أعقاب الحرب البريطانية في أفغانستان، قال العلامة إقبال شاعر باكستان العظيم:

”قارة آسيا كهيئة جسد من الماء والطين وموقع أفغانستان كالقلب في ذلك الجسد. وإذا حل السلام في أفغانستان، فسيعم الهدوء في آسيا كلها. ولكن إذا كانت هناك فوضى في أفغانستان، فستكون هناك اضطرابات في جميع أنحاء آسيا.“

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن السلام والاستقرار في أفغانستان يرتبطان بالمصالح الحيوية للشعب الأفغاني، وضروريان لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار على المستوى الإقليمي. وقد وصلت الحالة الراهنة في أفغانستان مرحلة حرجة، إذ لم تُعلَن بعد نتائج الانتخابات. وتكتنف عملية السلام والمصالحة شكوك متزايدة، والحالة الأمنية تبعث على القلق، والأوضاع الإنسانية لا تزال قاتمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما ومساعدات متواصلة إلى أفغانستان.

وتؤيد الصين النهوض بعملية سياسية شاملة للجميع، تمشيا مع مبدأ ملكية أفغانستان وقيادتها للعملية. وفي الآونة الأخيرة، سعى المجتمع الدولي وبلدان المنطقة سعيا حثيثا لتشجيع المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وهو ما أعطى عملية السلام والمصالحة الأفغانية زخما إيجابيا. ونحن ندعو الولايات المتحدة وطالبان إلى مواصلة المفاوضات، ونحث جميع الأطراف الأفغانية، بما فيها طالبان، على إيلاء الأولوية لمصالح بلدهم وشعبهم، وأن تغتنم الفرصة التاريخية التي سنحت، وتبدأ محادثات بين الأطراف الأفغانية بهدف التوصل إلى إطار سياسي مستقبلي مقبول لدى الجميع.

لقد ساندت الصين دوما عملية المصالحة الأفغانية، وستواصل استخدام آليات من قبيل فريق الاتصال بشأن أفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، والحوار الثلاثي لوزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان، والتشاور الثلاثي

بين الصين وروسيا والولايات المتحدة بشأن المسألة الأفغانية، وغيرها من القنوات بهدف تعزيز محادثات السلام ومساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق مصالحة ينضوي الجميع تحت لوائها. وتساند الصين السلطات الأفغانية المختصة في ممارسة أنشطة ما بعد الانتخابات على النحو الصحيح لتحقيق انتقال متوازن للسلطة.

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات الرئاسية لم تُعلَن بعد، فإن الصين تقدر الأعمال والجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية فيما يتعلق بالانتخابات. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والهدوء الاجتماعي في البلد، فإن الصين على يقين بأن السلطات الانتخابية الأفغانية ستصدر نتائج الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين أيضا في أن تعيد قوات الأمن الوطنية في البلد انتشارها تحسبا لاحتمال وقوع مشكلات أمنية بعد إعلان النتائج. وندعو جميع الأطراف السياسية الأفغانية إلى تعزيز الوحدة وحل الخلافات المتصلة بالانتخابات عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الدعم إلى أفغانستان.

وتدعم الصين أفغانستان في تعزيز قدراتها الأمنية. فالحالة الأمنية في البلد لا تزال هشة، وتتسبَّب الغارات الجوية وعمليات التفتيش في زيادة كبيرة للوفيات بين المدنيين. ولا تزال الجماعات الإرهابية التي يأتي معظم تمويلها من المخدرات نشطة. ونحن ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في الآونة الأخيرة على مركبة تابعة للأمم المتحدة في كابل.

وتدعو الصين إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان على نحو منظم وبطريقة رشيدة تراعي العواقب. وندعو الولايات المتحدة وطالبان إلى الوفاء بالتزاماتهما بسحب القوات ومكافحة الإرهاب.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم التدريب والتمويل والدعم التقني إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية من أجل جهود بناء القدرات. وسيساعد القيام بهذه الخطوات البلد على مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من المخاطر. وتعمل الصين من خلال القنوات الثنائية لمساعدة أفغانستان على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. ونحن نسهم في دعم الجهود التي يبذلها هذا البلد لمكافحة الإرهاب من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، وآلية التعاون والتنسيق الرباعية في لمكافحة الإرهاب التي تضم القوات المسلحة لأفغانستان، والصين، وباكستان، وطاجيكستان.

وتدعم الصين أفغانستان في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق تحسينات كبيرة في معيشة الناس. وبالنظر إلى الركود الاقتصادي الذي شهده البلد في الآونة الأخيرة، فإن رغبته في تعزيز سبل كسب الرزق للناس قوية وملحة. وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في متابعة الحالة عن كثب في هذا البلد، وتقديم دعمه القوي لحكومة أفغانستان وشعبها بغية تحسين الحالة الإنسانية وتعزيز النمو. ومن المهم مساعدة أفغانستان على المشاركة في التعاون الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي باستخدام مواطن قوتها، ومن ثم تمكين البلد من القضاء على الفقر، والتغلب على التحديات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتحقيق الاستقرار والازدهار في القريب العاجل.

وتعمل الصين مع أفغانستان لتعزيز التعاون على نحو فعَّال في إطار مبادرة الحزام والطريق، وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين. ونحن نسعى إلى مساندة أفغانستان في مجالات التجارة الإقليمية والبنية التحتية والتشييد والترابط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونأمل في أن تتمكن جميع البلدان، انطلاقا من المشاورات الواسعة النطاق، والمساهمات المشتركة وتقاسم المنافع، من تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي، وإقامة الترابط والشراكات، وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال التنمية. وبمساعدة

أفغانستان على الاندماج في ديناميات التنمية الإقليمية، سنبني معا مجتمع المصير المشترك للبشرية جمعاء.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اجتماع الجمعية العامة بشأن أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.46)، حدثت تغيرات كبيرة في هذا البلد – بعضها واعد، والبعض الآخر عواقبه تنذر بالخطر.

فإجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان كان حقا نجاحا ملموسا وخطوة إيجابية أولى في الاتجاه الصحيح باعتبار أن الانتخابات يمكن أن تزيد من تعزيز سيادة القانون والأسس الديمقراطية للبلد. والآن يجب بذل كل جهد ممكن لتسوية الخلافات القائمة في الفترة التي تسبق إعلان نتائج الانتخابات حتى يتسنى للحكومة الجديدة بدء عملها. وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في البلد.

فبعد عقود من غياب الأمن وعدم الاستقرار في البلد، يطالب شعب أفغانستان الآن بسلام حقيقي دائم، وهو، ما لا يمكن حقا استيراده أو فرضه من الخارج. ولكي يكتب للسلام في أفغانستان الدوام، يجب أن يقوم على أساس التطلعات الحقيقية والاحتياجات الفعلية للأفغان، وأن يتحقق من خلال عملية شاملة للجميع يقودها ويمسك بزمامها الأفغان، عملية تضم جميع الأطراف الأفغانية، ومنها حركة طالبان. وليس لبلد آخر الحق في أن يقرر مصير أفغانستان. فذلك الحق يعود إلى الأفغان أنفسهم، ولا أحد سواهم. وبناء على ذلك، يجب أن تؤدي حكومة أفغانستان دورا رئيسيا في أي جهد للسلام. وأي محادثات سلام تنطوي على إقصاء أو تكون أحادية أو غير شفافة، لا سيما إذا غابت عنها حكومة أفغانستان والبلدان المجاورة لها، تكاد تنعدم فرص نجاحها، هذا إن لم تفشل فشلا ذريعا. وعلاوة على ذلك، فإن أي جهد للسلام يجب أن يستند إلى الحفاظ على الإنجازات السابقة لحكومة وشعب أفغانستان وتعزيزها، لا سيما الدستور ونظام الجمهورية الإسلامية، وكذلك المؤسسات الأخرى المنبثقة عنه.

وفي الوقت نفسه، في حالة الاتفاق على تعديل الدستور، يجب أن يتم ذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الدستور نفسه، وتحت إشراف الحكومة الشرعية لأفغانستان. وفي نهاية المطاف، يجب أن يأخذ أي تعديل في الاعتبار الأسباب الأساسية للنزاع، لا سيما وجود القوات الأجنبية. إن جهدنا الحقيقي وراء مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان (A/74/L.13) يجب ألا يفسر على أنه اعتراف أو تأييد لاستمرار وجود القوات الأجنبية أو أنشطتها في هذا البلد، ونحن نكرر دعوتنا القوية إلى انسحاب محدد زمنيا لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان، بصرف النظر عن تفويضها أو تعليماتها.

وقبل انسحاب القوات الأجنبية أو أثناءه، يجب بذل كل جهد ممكن لدعم وتعزيز القوات العسكرية والأمنية لأفغانستان بوصفه أولوية قصوى. وهذا أمر بالغ الأهمية لمكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش الذي أدى دخوله أفغانستان إلى زيادة سفك الدماء وتأجيج النزعات الطائفية. وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب تظل مسؤولية الحكومة الأفغانية والقوات الأجنبية الموجودة في البلد، فإن إيران تقف على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود، لا سيما بالنظر إلى خبرتها الفريدة والواسعة في مساعدة حكومات وشعوب العراق وسوريا على دحر تنظيم داعش.

ولدى إيران أيضا خبرة ثمينة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك عندما يكون مرتبطا بالإرهاب. واستشهاد ٣٨١٥ من أفراد قواتنا لإنفاذ القانون وإصابة أكثر من ١٢ ألفا آخرين بجراح خلال الأربعين عاما الماضية، دليل على جديتنا في هذا المسعى. لقد كانت أنشطتنا في مكافحة تجار المخدرات دائما محل تقدير على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٩، بأن إيران صادرت كمية من المواد الأفيونية أكبر مما صادره أي بلد آخر في عام ٢٠١٧، أو ما يعادل ٣٩ في المائة من الإجمالي العالمي، فضلا عن أكبر كمية من الأفيون وثاني أكبر الكميات المضبوطة من المورفين والهيروين. ونحن عازمون على مواصلة هذه الجهود على الرغم من الآثار الضارة الناجمة عن الجزاءات الأحادية غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة وتقوض قدراتنا في هذا الصدد.

ولكن ليس هذا الأثر الوحيد للجزاءات الأمريكية. ومما يبعث على الأسف أن الجزاءات لها آثار سلبية خطيرة على الظروف المعيشية لأكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني في إيران، يُفكر معظمهم الآن بجدية في الهجرة إلى بلدان أخرى، بما في ذلك في أوروبا. وكان ينبغي تضمين مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان الذي سيُعتمد اليوم آثار الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على مصير اللاجئين الأفغان، لأنه من المتوقع أن يعبر عن جميع الحقائق على أرض الواقع. ومع أننا نؤيد مشروع القرار أملا في أن يسهم في تحقيق السلم والاستقرار والازدهار في أفغانستان، فإننا نعرب عن عدم ارتياحنا إزاء استخدام تعبير بعينه فيه على الرغم من طلبات حذفه.

وأخيرا، إن جمهورية إيران الإسلامية، بإعرابها عن دعمها للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تؤكد من جديد عزمها على مواصلة دعم الشعب الشقيق لجمهورية أفغانستان الإسلامية وحكومتها.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة.

إن إندونيسيا ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة أفغانستان على النجاح، وفقا لتطلعات جميع مواطنيها. وقد أظهر الأفغان بشجاعتهم في التصدي للكثير من التحديات قدرة على الصمود فيما يتعلق بأوضاع وطنهم. وشهد العالم التزامهم العميق مرة أخرى خلال الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر، عندما عبروا عن إرادتهم في خضم حالة أمنية هشة. ويحدونا الأمل ألا يحدث مزيد من التأخير في إعلان نتائج الانتخابات.

ونحن على يقين بأنه لا بد وأن تستعيد أفغانستان، عاجلا وليس آجلا، المكانة التي تستحقها في العالم بفضل الإرادة القوية للأفغان في بناء رؤية وطنية جماعية من أجل مستقبل ديمقراطي يسوده السلام. ولكن يجب علينا أيضا، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أن نبذل قصارى جهدنا لدعم تقدمها. وتضطلع إندونيسيا بدور نشط بوصفها مشارِكةً مع ألمانيا في وضع مشروع القرار A/74/L.13، بشأن مسألة أفغانستان، وباعتبارها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وكذلك من خلال جهودها لبناء السلام في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تؤكد مجددا دعمها الكامل للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ ولايتها تنفيذا فعالا على أرض الواقع. ونود أيضا أن نؤكد على النقاط التالية فيما يتعلق بإحلال السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

أولا، فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية والديمقراطية ودور المرأة في عملية السلام، فإن القيام بعملية سلام شاملة للجميع يقودها ويتولى زمامها الأفغان ويدعمها حوار شامل بين الأطراف الأفغانية، أمر بالغ الأهمية. ونتفق مع الأمين العام في تأكيده على ”السعي ... إلى تسوية عن طريق التفاوض“ في الفقرة ٦٠ من تقريره (A/74/348). ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالعملية الديمقراطية وأن تقبل بمقتضاها الوفاء بحقوق جميع شرائح المجتمع، ومنها النساء والأقليات. وقد حققت النساء مكاسب مهمة في تمثيلهن في بعض المنظمات الحكومية والخاصة. ويجب الحيلولة دون حدوث أي انتكاسة، ولكن تقدم فحسب، في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. وتلتزم

إندونيسيا التزاما راسخا بدعم النساء الأفغانيات وتمكينهن من المشاركة الفعالة في عملية السلام وبناء الدولة الأفغانية.

وفي هذا الصدد، وبينما نجتمع هنا اليوم، تستضيف إندونيسيا ”الحوار بشأن دور المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه: المرأة بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق السلام والازدهار للمرأة الأفغانية“ خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في جاكرتا. ويتيح الحوار لمختلف شرائح النساء الأفغانيات والإندونيسيات تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتواصل وزيرة خارجية دولتنا، السيدة ريتنو مارسودي، بذل جهود شخصية كبيرة في ذلك المجال، بما في ذلك بصفتها عضوا فخريا في ”مجموعة أصدقاء نساء أفغانستان“.

ثانيا، يجب تحسين الأوضاع الأمنية. وسقوط خسارة بشرية واحدة أمر لا يُطاق. وإندونيسيا يهولها بشدة العدد الكبير من الوفيات في صفوف المدنيين، ومنها تلك الوفيات الناجمة عن أفظع الهجمات على الأطفال والعاملين في المجال الإنساني. وندين أيضا الهجوم على مركبة للأمم المتحدة في كابل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أودى بحياة زميل في الأمم المتحدة وجرح آخرين. ولئن كانت إندونيسيا ندعو الحكومة الأفغانية إلى استخدام قدراتها لحماية شعبها، فإنها تحث أيضا كلَ من له تأثير على المتمردين والإرهابيين إلى العمل من أجل وضع حد لهجماتهم.

ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يشكل خطرا جسيما. ويجب ألا ندخر وسعا للقضاء على الجماعات الإرهابية. وتورد مختلف تقارير الأمين العام ذكر الأطراف التي تؤدي أعمالها إلى سقوط خسائر بشرية في صفوف المدنيين. وتناشد إندونيسيا جميع الأطراف عدم انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، فيما يتعلق بفعالية مؤسسات الدولة، يحدونا الأمل في تعزيز الإصلاحات المؤسسية للحكومة إذا ظهرت بنية مختلفة للحكومة في المستقبل. كما تعزز الحوكمة الرشيدة والمساءلة والعدالة والشفافية وآليات مكافحة الفساد إحساس الناس بالمسؤولية في إطار الرؤية التي تتبناها الحكومة.

رابعا، فيما يتعلق بتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ذات قاعدة عريضة، ينبغي للحكومة أن تبذل، بدعم كاف من المجتمع الدولي، المزيد من الجهد فيما يتعلق بتمكين عامة الناس في أنحاء البلد من كسب الرزق. ومن الأمور المهمة أيضا تسهيل وصول المنتجات والخدمات الأفغانية إلى الأسواق الدولية. ويشكل الجفاف، إلى جانب زيادة المشردين والكوارث الطبيعية – ناهيك عن التدهور الاقتصادي في العام الماضي – أعباء إضافية على القدرات الوطنية. ويجب على العالم أن يكثف دعمه لأفغانستان.

وتنعم أفغانستان بموارد طبيعية ثمينة وشعب يملك القدرة على مباشرة الأعمال الحرة. وسيساعد نجاح ”إطار جنيف للمساءلة المتبادلة“ والآليات الأخرى في نهاية المطاف على تحفيز الانتقال إلى اقتصاد مستدام عريض القاعدة، إذا نُفِّذت تنفيذا فعالا.

في الختام، أود أن أؤكد على تأييد إندونيسيا التام لجميع التدابير التي تعجل بمسيرة أفغانستان نحو فجر عهد جديد من السلام والازدهار. ويجب علينا جميعا أن نساهم ونقف صفا واحدا من أجل تمكين أفغانستان من التغلب على التحديات التي تواجهها وإعادة البناء وتحقيق الازدهار بالطرق السلمية.

السيد الحمصاني (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع في أفغانستان، خاصة في ظل التطورات الإيجابية التي تشهدها البلاد وما تحتله أفغانستان من أهمية إستراتيجية في منطقة غرب آسيا وتأثيراتها على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

لقد عانت أفغانستان لسنوات طويلة من الحروب والانقسامات، حيث جاءت التطورات الأخيرة في البلاد لكي تمثل بادرة أمل لتوجه البلاد نحو المزيد من الأمن والاستقرار، خاصة مع تبني الحكومة الأفغانية لخطة طموحة للتطوير خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ تهدف إلى دعم مؤسسات الدولة الأفغانية. إن مصر تشارك المجتمع الدولي في التأكيد على أهمية الالتزام بدعم السيادة والاستقلال والتكامل الإقليمي والوحدة الوطنية في أفغانستان مع احترام التنوع الثقافي فيها، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي عبر دعم الحكومة الأفغانية لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في البلاد.

أن مصر تدعو كافة الأطراف الأفغانية إلى التعاون من أجل العمل على إحلال السلام في أفغانستان عبر عملية السلام الجارية حاليا في البلاد. كما ترحب مصر بعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال عام ٢٠١٩ باعتبارها خطوة في الطريق الصحيح لإعادة بناء مؤسسات الدولة.

إن مصر تقف دوما إلى جانب الشعب الأفغاني عبر تقديم الدعم اللازم للحكومة الأفغانية في العديد من المجالات خاصة الأمن، حيث قامت مصر بتقديم دورات تدريبية من أجل بناء الكوادر الأفغانية في عدة مجالات مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وحماية الحدود فضلا عن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة. كما تحرص مصر على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في أفغانستان عبر توفير الدورات التدريبية في المجالات المدنية مثل الصحة والتمريض والزراعة والري والنظام المصرفي.

وتتعاون مصر مع أفغانستان أيضا في المجال القضائي عبر البروتوكول القضائي الموقع بين وزارة العدل المصرية والمحكمة العليا الأفغانية من أجل توفير التدريب اللازم للقضاة الأفغان في موضوعات مثل القانون المدني. ويقوم الأزهر الشريف كذلك بدور رائد في مجال مكافحة الفكر المتطرف عبر نشر المفاهيم الوسطية للإسلام من خلال زيادة عدد المنح المقدمة للطلاب الأفغان في جامعة الأزهر الشريف فضلا عن قيام الحكومة المصرية بتوفير عدد من المنح للطلاب الأفغان في الجامعات المصرية الأخرى.

إن مصر تؤكد على أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان من أجل الحفاظ على الخطوات الإيجابية التي تحققت ومساعدة الحكومة الأفغانية على تحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل حتى تستعيد الدولة الأفغانية كامل عافيتها بعد عقود طويلة عانت خلالها من الحروب وعدم الاستقرار وغياب الأمن.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنضم الولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء الأخرى في تقديم مشروع القرار A/74/L.13)، المعروض علينا اليوم. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بتأمين مستقبل أفغانستان. ونشكر أيضا الممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، على إيجازيها لرؤية أفغانستان والتزامها بالقيم التي نتشاطرها. كما أود أن أُثني على ألمانيا لروح التعاون التي قادت بها هذه العملية.

إن بلدي يسعى إلى تحقيق سلام دائم وشامل للجميع من خلال تسوية سياسية تعود بالنفع على جميع الأفغان، رجالا ونساء. ونسعى إلى سلام في أفغانستان تؤدي فيه أفغانستان دورها الذي تستحقه والذي يجب عليها القيام به، بالإسهام في الأمن الدولي وضمان ألا يُستغل الإرهابيون أراضيها بعد الآن. ونسعى إلى سلام يكفل تسريع خطى النمو الاقتصادي والرخاء لأفغانستان وجيرانها. وندين الهجوم الذي وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر على مركبة تابعة للأمم المتحدة في كابل، وأسفر عن مقتل أحد مواطني الولايات المتحدة. إن الهجمات التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون على مساعدة الشعب الأفغاني أمر غير مقبول، وندين هذا العمل بأشد العبارات الممكنة.

لقد سمعنا مباشرة من مواطني أفغانستان أنهم مستعدون للعمل من أجل مستقبل يسوده السلام والديمقراطية. ولتمكين ذلك السلام، ندعو حركة طالبان إلى الحد من مستوى العنف على الفور من أجل تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات، ونحث جميع الأطراف على الالتزام بوقف إطلاق النار خلال المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية.

وندعو حكومة أفغانستان إلى الإسراع بتعيين فريق تفاوضي وطني شامل يضم ممثلين عن حكومة أفغانستان، وزعماء المعارضة السياسية والمجتمع المدني، لا سيما النساء، للتفاوض على تسوية سلمية شاملة ومستدامة مع حركة طالبان.

ومن جانبنا، تواصل الولايات المتحدة دعمها لعملية يقودها ويمسك بزمامها الأفغان. فتحقيق السلام في أفغانستان أمر ممكن، وعلينا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة.

وتريد الولايات المتحدة أن تُوضِّح أن الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى تغيُّر المناخ لا تمس مواقف الولايات المتحدة.

وفي ختام بياني اليوم، نعيد تأكيد التزامنا بمساندة الشعب الأفغاني، ونرحب بما أُحرز من تقدم وبالالتزام بتحقيق التقدم في المستقبل.

السيدة ميترا (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر في بداية كلمتي جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع قرار هذا العام (A/74/L.13)، وأخص بالشكر زملائي الألمان، لتيسيرهم المفاوضات باقتدار. ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق للبيان الثاقب للممثلة الدائمة لأفغانستان الذي يُبين التطورات الأخيرة في بلدها ويشرح التحديات والفرص التي تنتظر شعبها.

ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، لأنه يتيح فرصة مهمة للمجتمع الدولي للإعراب عن تضامنه من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولقد احتفلت أفغانستان هذا العام بذكرى مرور مائة عام على استقلالها. وعلى نفس المنوال، فإن هذا العام يكتسي نفس القدر من الأهمية من حيث التطورات المتعلقة بجهود السلام وتوطيد العملية الديمقراطية. إننا نشيد بشعب أفغانستان وحكومتها وقواتها الأمنية على إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر في ظل ظروف بالغة الصعوبة. والمشاركة الحماسية لأبناء شعب الأفغاني، بمن فيه النساء، في هذه العملية، على الرغم من التهديدات والتخويف والعنف، تعبيرٌ عن رغبتهم في إرساء الحكم الديمقراطي وإيمانهم به، ورفضهم قوى الإرهاب والعنف الآثمة. ومهما كانت نتيجة الانتخابات، يحدونا الأمل أن تسهم في تعزيز نظام ديمقراطي شامل للجميع في أفغانستان.

ومشروع القرار المعروض علينا يؤكد حقا على أهمية عملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ويُكرر أيضا التأكيد على أهمية الحفاظ على إنجازات العقدين الماضيين. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للمكاسب التي تحققت في التعددية، بما في ذلك الحريات المدنية، وحقوق المرأة، وتعليم الأطفال.

ونرحب بالفرص التي أوجدتها المبادرات المختلفة من أجل عملية سلام رسمية على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية. وعلى الرغم من وجوب أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا موحدا في دعم هذه الجهود، فإننا لا نؤمن بتقديم الوصفات. وفي أي بلد، فإن شعب ذلك البلد والممثلين المنتخبين لذلك البلد هم الذين ينبغي أن يكون لهم القول الفصل في تحديد مستقبلهم؛ وقد كان هذا دائما أحد المبادئ التوجيهية التي تسترشد بها الهند في تعاملها مع أفغانستان.

ونعتقد أن الحل الدائم الوحيد هو الحل الذي يقوم على الشرعية الدستورية والتفويض السياسي؛ فذلك سيكفل تحقيق

الاستقرار؛ والأهم من ذلك، أنه لن يترك مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة ليستغلها الإرهابيون ووكلاؤهم.

من على هذا المنبر في أيلول/سبتمبر من هذا العام، قال رئيس وفد أفغانستان في كلمته في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين:

”إن السلام هو هدفنا المشترك، والإرهابيون هم عدونا المشترك. فيجب ألا نستعجل الأمر الأول ونخاطر بتمكين الإرهابيين.“ (A/74/PV.13، صفحة ١٩)

ووفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٩، الذي صدر قبل بضعة أسابيع فقط، فقدت أفغانستان من الأرواح بسبب الإرهاب أكثر من أي بلد آخر في عام ٢٠١٨، إذ بلغ عدد الوفيات أكثر من ٠٠٠ ٧.

ومما يبعث على القلق بنفس القدر، الروابط المتزايدة بين الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها في أفغانستان.

وترتبط الهند منذ أمد بعيد بعلاقات تاريخية وثقافية والآن اقتصادية وإنمائية وسياسية مع أفغانستان. وتُركِّز شراكتنا الإنمائية مع أفغانستان على بناء القدرات المؤسسية، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة والشباب، وإبقاء الاحتياجات والأولويات الأفغانية دائما في صدارة اهتماماتنا.

إن بناء قدرة قوية على الربط مع الآخرين لأفغانستان، ذلك البلد غير الساحلي، عنصر رئيسي من عناصر شراكتنا الإقليمية. وإننا إذ نضطلع بهذه المساعي، ندرك مدى أهمية أن تحترم كل المشاريع من هذا القبيل سيادة الدول وسلامة أراضيها، وأن تستند إلى المعايير المعترف بها عالميا، وتراعي مبادئ المسؤولية المالية ومعايير الحماية البيئية. ومن هذا المنطلق، نشارك في مختلف مشاريع الربط في المنطقة، بما في ذلك مشروع ميناء تشاباهار وممر الشحن الجوي المباشر بين الهند وأفغانستان.

إن شجاعة الشعب الأفغاني وصموده مبعث فخر لمنطقتنا. ولاتزال الهند ملتزمة بمواصلة جهودها من أجل تعزيز تلك الروح بدعم جميع المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف واستعادة السلام. ونحث الجمعية العامة على أن تقدم دعمها الكامل لحكومة أفغانستان ولمشروع القرار A/74/L.13.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في أفغانستان في الجمعية العامة هذا الصباح، وللتأكيد من جديد على التزامنا الكامل بدعم حكومة أفغانستان والعمل الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في ذلك البلد.

وأود أن أبدأ مثلما فعل كثيرون غيري اليوم بالإعراب عن تعازينا لأسر وأصدقاء وزملاء موظف الأمم المتحدة الذي لقي حتفه في هجوم على مركبة تابعة للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأصاب ذلك الهجوم الشنيع أيضا آخرين بجروح بليغة. ولا مبرر لذلك الهجوم أو أي هجوم من هذا القبيل. إن عمل الأمم المتحدة ذو أهمية حيوية للأمن والديمقراطية والتنمية في أفغانستان. ولذلك، فإن الأمم المتحدة هناك لمساعدة الأفغان، ويجب حماية موظفيها.

وتشكر المملكة المتحدة الوفد الألماني على عرض مشروع القرار هذا الذي نشارك في تقديمه، ونؤيده، ونحث جميع الدول على أن تحذو حذونا. ونرحب بصفة خاصة بالرسالة الواضحة في مشروع القرار التي تؤكد الحاجة إلى إيجاد تسوية سياسية لإنهاء العنف في أفغانستان. ونرحب أيضا بما تضمّنه مشروع القرار من التأكيد بقوة على أهمية حقوق الإنسان. ونرحب على وجه الخصوص بالتشديد على حماية وتعزيز حقوق المرأة والدور الذي يمكن أن تضطلع به النساء في جميع مجالات الحكم وأوساط المجتمع في أفغانستان. ولتسليط الضوء على

هذه المسألة، أطلق وفدا أفغانستان والمملكة المتحدة مجموعة أصدقاء المرأة الأفغانية الأسبوع الماضي، ونحن سعداء بما لقيناه من دعم واهتمام من الكثير من الوفود والوكالات. وعلى الرغم من المفاوضات التي قادها الوفد الألماني باقتدار، نلاحظ أن المفاوضات كانت صعبة، وكثيرا ما تركزت على سوابق من السنوات السابقة أو ما يسمى ”التوازن“ بين وجهات النظر. وتعتقد المملكة المتحدة أنه لو كان نص مشروع القرار أقصر لكان تأثيره أكبر. ولذلك، نود أن نقترح أن نسعى جميعا العام القادم من أجل نص أقصر يركِّز على الأولويات الرئيسية فقط. وأود أن أتطرق الآن إلى ثلاث نقاط.

فيما يتعلق بالسلام، فإننا نشاطر الحكومة الأفغانية رأيها في أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا من خلال عملية سياسية. والتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان أمر حاسم لإطلاق مفاوضات أفغانية بين الحكومة الأفغانية وطالبان. ولذلك، نأمل أن يكون بالإمكان استئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان عما قريب. ولكن من الواضح أنه حتى يصبح ذلك ممكنا، لا بد من الحد من العنف. وسوف يساعد ذلك على بناء الثقة بين الطرفين، وتهيئة بيئة تفضي إلى المضي قدما بمحادثات مباشرة وشاملة للجميع بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان تهدف إلى تحقيق سلام مستدام.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر أظهرت، مرة أخرى، قدرة شعب أفغانستان على الصمود ومثابرته وشجاعته في ممارسة حقه الديمقراطي في أن يكون له رأي مسموع في تحديد مستقبل بلده. ومع ذلك، لم تعلن بعد مرور ما يقرب من شهرين على الانتخابات نتائجها الأولية. ونرحب بالجهود التي تبذلها هيئات إدارة الانتخابات للحفاظ على نزاهة العملية، بما في ذلك عن طريق معالجة الشكاوى. ونحثها على مواصلة العمل الحثيث من أجل الحيلولة – قدر الإمكان – دون مزيد من التأخير. ونشجع بقوة هيئات إدارة الانتخابات على إبلاغ كل الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ولا سيما الشعب الأفغاني عن التقدم المحرز والقرارات التي اتخذتها بوضوح وفي الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ليس من المقبول أن تكون لجنة الانتخابات المستقلة قد مُنِعت من إعادة فرز بطاقات الاقتراع في عدة مقاطعات. ويجب على جميع الزعماء السياسيين احترام استقلالية هيئات إدارة الانتخابات. وندعو جميع المرشحين ومؤيديهم إلى التحلِّي بضبط النفس والكف عن عرقلة العملية الانتخابية.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتنمية، بغض النظر عما يحدث في الأشهر المقبلة، ستظل لأفغانستان احتياجات إنمائية وإنسانية كبيرة. وسوف تنتهي فترة الالتزامات المالية المعلنة في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المعقود في عام ٢٠١٦ في العام المقبل. وترحب المملكة المتحدة بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات في ٢٠٢٠ لمعالجة تلك الفجوة التمويلية وتحديد الأولويات الإنمائية للفترة المتبقية من عقد التحول في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي معا لتلبية تلك الاحتياجات، وتنسيق الدعم المقدم إلى أفغانستان.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع، ونقدر جهود وفدي أفغانستان وألمانيا بشأن مشروع القرار (A/74/L.13) حول ”الحالة في أفغانستان“ الذي انضمت دولة قطر إلى الدول المقدمة له. والشكر موصول إلى الأمين العام على تقريره تحت هذا البند (A/74/348).

إن هذا الاجتماع يعكس اهتمام والتزام المجتمع الدولي بدعم الشعب الأفغاني في سعيه إلى تحقيق تطلعاته إلى الأمن والسلام والاستقرار والتنمية وبناء دولة المؤسسات القائمة على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وتتحمل الأطراف الأفغانية مسؤولية تحقيق هذه التطلعات وتغليب المصلحة الوطنية العليا والعمل على إنهاء الأزمة وحالة الانقسام واتخاذ إجراءات لتعزيز الثقة والمضي

قدما في العملية السياسة والدستورية وتحقيق التوافق. وللمجتمع الدولي دور هام في دعم أفغانستان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتغلب على التحديات العديدة التي لا تزال تواجههم، بما فيها التحديات التي تواجه التنمية والاقتصاد. وكذلك تظل التحديات الأمنية مصدر قلق عميق بما فيها تكرار الهجمات والتفجيرات في أنحاء البلاد التي غالبا ما تستهدف المدنيين. وقد أعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها الشديدين لتلك الهجمات وجدّدت موقفها الثابت من رفض العنف والإرهاب مهما كانت الدوافع والأسباب.

في إطار إيمان دولة قطر بالتسوية السلمية والسياسية للأزمات والأولوية التي توليها للوساطة والتزامها بتحقيق سلام دائم في أفغانستان فإنها تواصل المساعي الحميدة وجهود الوساطة بين الأطراف الأفغانية من أجل وقف العنف وتقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة وإرساء أسس تسوية سياسية، وهذا ما سيضمن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار للشعب الأفغاني كما سينعكس بصورة إيجابية على تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد تدعم دول قطر جميع الجهود الدولية الرامية إلى دعم السلم والأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان. وفي إطار جهود الوساطة التي تقوم بها دولة قطر، استضافت الدوحة مؤخرا المؤتمر الأفغاني للسلام في الفترة بين ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، برعاية مشتركة بين دولة قطر وألمانيا. وجمع المؤتمر العديد من الشخصيات التي تمثل أطياف المجتمع الأفغاني، وتناول مجموعة موسعة من القضايا تشمل حقوق المرأة والأقليات ووقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى والسجناء وانسحاب القوات الأجنبية، والمستقبل السياسي لأفغانستان. وتميز المؤتمر بمشاركة نسائية واسعة فيما يعكس حرص دولة قطر على المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية صنع السلام وفي جهود بناء السلام بالنظر إلى دورها المحوري في تهيئة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

وقد نجح المؤتمر في التوصل لبيان مشترك كخطوة أولى للسلام، ونأمل بأن يتبع ذلك خطوات تؤدي إلى وقف العنف وإحلال سلام شامل ومستدام في أفغانستان. كما استضافت دولة قطر عدة جولات من المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان بهدف إيجاد طريق دبلوماسي لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

ونرحب بتقرير الأمين العام وتسليطه الضوء على أهمية محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية والمحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان التي تمت بجهود ووساطة قطرية. ونتفق مع ملاحظات الأمين العام بأن هذه العملية لن تكون مستدامة إلا إذا كانت شاملة للجميع وترتكز على توافق واسع في الآراء. وختاما سيدي الرئيس، سوف تواصل دولة قطر تقديم مختلف أشكال الدعم لأفغانستان بما يخدم مصلحة الأشقاء الأفغان ويساهم في تحقيق السلام والازدهار الذي ننشده جميعا.

السيد هِنتون (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سرور كندا البالغ أن تتمكن من المشاركة في تقديم ودعم مشروع القرار A/74/L.13 بشأن الحالة في أفغانستان. وأشكر الوفد الألماني على رئاسته المفاوضات بمهارة خلال الأسابيع الماضية.

ويبرز مشروع القرار هذا العام الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن، وبناء الأمن الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة. وتؤيد كندا تأييدا قويا الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام، مع الإشارة أيضا إلى الضرورة الملحة للقضاء على العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.

ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة للجميع ومستدامة تحمي المدنيين في أفغانستان. وفي هذا الصدد، هذه لحظة حاسمة ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز فيها دعمه لشعب أفغانستان. ومن الضروري لعملية سلام أن يقودها

الأفغان ويمسكون بزمامها. والتوصل إلى اتفاق لا يحقق السلام لجميع أفراد المجتمع – من رجال ونساء ومن جميع الأعراق والأديان، لن يكفل قيام سلام دائم. وتشجع كندا جميع الوفود على مواصلة دعمنا الجماعي للحكومة والشعب في أفغانستان، والعمل على بناء توافق واسع في الآراء بشأن مشرع القرار هذا العام المقبل.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أحيي ألمانيا على دورها القيادي في مشروع القرار A/74/L.13 المعروض علينا اليوم. بيد أن مشروع القرار هذا يأتي على الخلفية المثيرة للقلق لاستمرار المستويات المرتفعة للعنف في أفغانستان. وتدين النرويج بأشد العبارات الهجوم الذي وقع في كابل في هذا الأسبوع وأدَّى إلى مقتل أحد الزملاء في الأمم المتحدة وإصابة اثنين آخرين. وما زلنا أيضا نشعر بالقلق من ارتفاع المستويات الإجمالية للخسائر البشرية في صفوف المدنيين، ونحث جميع الأطراف على توخِّي أقصى قدر من العناية الواجبة والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

إن إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية سياسية بات الآن أمرا ملحا. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي تحقَّق في المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، ونحث الطرفين على إبرام اتفاق يُمهِّد السبيل إلى مفاوضات سلام فيما بين الأفغان ويمسك الأفغان بزمامها. وتؤيد النرويج التي ما انفكت شريكا ثابتا لأفغانستان عملية سلام شاملة يشارك الجميع فيها. ولأصوات النساء والمجتمع المدني دور حاسم في التوصل إلى سلام مستدام. ولا بد من إشراكهم في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض وتنفيذها.

ويمكن أن تكون الحوارات والمؤتمرات مفيدة في تمهيد الطريق لمحادثات رسمية بين الأطراف الأفغانية. لقد كانت جولة المحادثات التي اشتركت في تيسيرها قطر وألمانيا من ٧ إلى ٨ تموز/يوليه معلما بارزا. وقد ضمت طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من كابل، منهم بضعة مسؤولين على مستوى وزاري وأعضاء في حركة طالبان. ونحن نرحب أيضا بالجهود السابقة والحالية التي تبذلها روسيا الصين والأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز الحوار. وثمَّة مجال، بل ينبغي إتاحة المجال لمجموعة متنوعة من المبادرات المُكمِّلة.

ففي مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي انعقد قبل نحو ثلاث سنوات مضت، التزمت حكومة الوحدة الوطنية بالعمل على إرساء نظام حوكمة فعَّال وديمقراطي ينضوي تحت لوائه الجميع، ويشمل إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة وفقا للدستور. وأظهرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ أنه لم يتحقَّق سوى تقدم محدود نحو بلوغ ذلك الهدف البالغ الأهمية. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك جميع المرشحين، اتخاذ الخطوات التالية في العملية الانتخابية بطريقة رشيدة وشفافة حتى تشعر النساء والرجال الأفغان الشجعان الذين أدلوا بأصواتهم في ٢٨ أيلول/سبتمبر بالثقة في سلامة النتيجة النهائية.

وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، تحققت إنجازات مهمة في مجال التعليم، بما فيها تعليم الفتيات. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ينبغي أن ينصب تركيزنا على الحفاظ على تلك الإنجازات، والعمل من أجل تحقيق أفغانستان مستقلة ذات سيادة، ينعم فيها الجميع بحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني. ويجب أن تكون أفغانستان أيضا قادرة على أن تتولَّى المسؤولية عن أمنها والدفاع عن نفسها بقوات الدفاع الخاصة بها من دون الحاجة إلى استمرار الوجود العسكري الأجنبي.

إن التبرعات التي أُعلنت في مؤتمر بروكسل في ٢٠١٦ ستنتهي في العام القادم، ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر جديد للمانحين. ستحتاج أفغانستان إلى دعم كبير في المستقبل المنظور، وستظل النرويج شريكا ثابتا في عملية التنمية. ولكن قبل مؤتمر المانحين،

ينبغي أن نجري مناقشة صريحة بشأن النهج الذي سيتبعه المؤتمر وتشكيله ومساعداتنا الإنمائية، بما في ذلك تدارس ما كان ناجحا وما يمكن أن يكون أداؤنا الجماعي فيه أفضل. وسيجلب السلام معه تحديات ويتيح الفرص، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار سجل أفغانستان الإيجابي في التقيد بالالتزامات السابقة.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن أفغانستان (A/74/348).

تريد بنغلاديش رؤية تحول سريع وإضفاء للطابع المؤسسي على الديمقراطية في أفغانستان، وهو أمر بالغ الأهمية في مسيرتها نحو الاستقرار والاعتماد على الذات، وقبل كل شئ، السعي إلى إيجاد تسوية عن طريق التفاوض لإنهاء الصراع المدمر، كما لاحظ الأمين العام في تقريره الأخير. وتُكِن حكومة وشعب بنغلاديش مشاعر تعاطف عميقة لشعب أفغانستان الشقيق. ونحن نقدر الجهود الهائلة التي تبذلها حكومة وشعب أفغانستان لتحقيق السلام والتنمية المستدامين، وهو ما يستحق دعما متواصلا وفعَّالا من المجتمع الدولي.

ولكن لا بد أن يقود الأفغان هذه العملية وأن يمسكوا بزمامها. وما انفكت بنغلاديش تشارك بنشاط في جهود إعادة إعمار أفغانستان من خلال مشاركتها في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. وتقف بنغلاديش بثبات إلى جانب أفغانستان في مكافحتها للإرهاب. ونحن ننتهج سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب والتطرف العنيف، ولا نسمح لأي إرهابي بأن يستخدم أرضنا. إننا ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر على مركبة تابعة للأمم المتحدة في كابل.

ونؤيد ما تُبديه الأمم المتحدة من دعم لا يلين للتنمية في أفغانستان. ونعرب أيضا عن دعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، ونُقدِّر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتحت قيادة معالي رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، تعلق بنغلاديش أهمية قصوى على علاقاتها مع جيرانها، لا سيما في جنوب آسيا. وفي هذا الصدد، تحتل أفغانستان مكانة بارزة. فالعلاقة بين بنغلاديش وأفغانستان تقوم على أساس التاريخ والدين والثقافة المشتركة. ونحن نعتز بتقاليد وقيم بلدينا التي يرجع تاريخها إلى قرون خلت. وفي بنغلاديش، نشهد تنمية اجتماعية واقتصادية رائعة، ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا الإنمائية مع أفغانستان، لا سيما في مجالات تمكين المرأة، والتعليم الأساسي، والرعاية الصحية المجتمعية، والصرف الصحي، وتنمية الموارد البشرية، والمساعدة الإنسانية.

ويعمل العديد من المنظمات غير الحكومية البنغلاديشية على الإسهام في التنمية في أفغانستان. وتنشط منظمة Building Resources Across Communities (تنمية الموارد في المجتمعات المحلية) – وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم وتمتد جذورها في بنغلاديش وتعرف اختصارا باسم براك – في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان منذ وقت طويل، مع التركيز على التعليم والصحة والبنية التحتية وبناء القدرات. ولدى بنغلاديش مجموعة من المهنيين الموهوبين كالمدرسين والمهندسين والأطباء والممرضين والفنيين. ويمكن لأفغانستان أن تدرس الاستفادة من خدمات أولئك المهنيين في أنشطة البناء والتعمير وتنمية الموارد البشرية في البلد. وبوسع أفغانستان أيضا التعلم من خبرات بنغلاديش في تحسين قطاعها الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

ونحن ملتزمون التزاما راسخا بمساندة الاستقرار والديمقراطية والازدهار في أفغانستان. ويتميز الشعب الأفغاني المحب للحرية بالصمود والقدرة على مجابهة الصدمات، والعمل الجاد، والحرص على الاضطلاع بدور بناء في الساحة الدولية. وهم يتوقون إلى حياة يسودها السلام، وهو ما يستحقونه. وتأمل بنغلاديش أن

تحظى أفغانستان قريبا بنظام تعددي مزدهر، وهو ما يحلم به الشعب الأفغاني.

ونشكر الوفد الألماني مرة أخرى على تيسيره العمل بشأن مشروع القرار (A/74/L.13) ونؤكد مجددا دعمنا له.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند، وليست هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار (A/74/L.13) المعنون ”الحالة في أفغانستان“. وقد أُغلقَ الآن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار إلكترونياً.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/74/L.13: أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشيكيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا الشمالية، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، العراق، غينيا الاستوائية، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، قرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نبدأ عملية التصويت، أعطي الكلمة الآن لممثلة أفغانستان بشأن نقطة نظام.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة بشأن نقطة نظام. فمن دواعي الأسف الشديد أنه للسنة الثانية على التوالي، وعلى الرغم من الجهود المتضافرة والمرونة التي أبداها عدد كبير من البلدان، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار (A/74/L.13)، فطُلب إجراء تصويت مسجل.

غير أن أفغانستان لا تزال تؤمن إيمانا قويا بأن هذا لن يؤثر على الدعم التام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والازدهار والاستقرار عندما يدلون بأصواتهم لصالح مشروع القرار. وفي جميع مراحل عملية المفاوضات، شاركت أفغانستان في مناقشات بناءة. وبحسن نية، وقدَّمنا أقصى التنازلات من أجل استيعاب المقترحات الواقعية التي تتسق مع احتياجات وأولويات الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، في إطار مبدأ تولِّي أفغانستان مقاليد الأمور وسيادتها.

ونحن نرى أن الوثيقة، بوصفها مشروع قرار للجمعية العامة عن أفغانستان، ينبغي أن تتوافق مع الحقائق على أرض الواقع، وأن تعكس الجهود الشاملة التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي للتصدي للتحديات القائمة، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام في بلدي. ونرى أن البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة قادرة على التحلي بهذه الروح، ونشكر الميسرين مرة أخرى على قبولهم المقترحات الواقعية وتقديمهم نصا متوازنا. وقد كانت أفغانستان دائما بمثابة منبر للتعاون والتآزر بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا التعاون اليوم، وكذلك في المستقبل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي أعربت عن التزامها بالمشاركة في

تقديم مشروع القرار، ولجميع الممثلين الذين أدلوا ببيانات اليوم دعما لأفغانستان. وأطلب مرة أخرى بكل تواضع أن يُعربوا عن دعمهم لحكومة وشعب أفغانستان بالتصويت لصالح مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا بشأن نقطة نظام.

السيد شولتز (ألمانيا): أود فحسب أن أقول إن ألمانيا، بصفتها الميسر، تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به للتو ممثلة أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون عن التصويت:

بالاو، الاتحاد الروسي.

أُعتمد مشروع القرار A/74/L.13 بأغلبية ١٣٧ صوتاً دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار *74/9*).

[بعد ذلك، أبلغت وفود توغو وجامايكا وجمهورية مولدوفا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أُذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يُعلِّق الاتحاد الروسي أهمية خاصة على النظر بعناية في الحالة

في أفغانستان. وقد استمعتُ ببالغ الاهتمام والاحترام إلى البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لأفغانستان. وترتبط روسيا وأفغانستان بعلاقات ودية لا يمكن لشيء أن يقوضها. ونشيد بالجهود التي بذلها كل من جادوا بأرواحهم في أفغانستان في سياق الحرب على الإرهاب ونعرب عن تعازينا. وندين بشدة كل أشكال العنف. فلا يوجد حل عسكري للنزاع. وقد كان دأبنا دوما تأييد اعتماد الجمعية العامة لقرار مبني على توافق حقيقي في الآراء، يراعي نصه الحقائق المعاصرة ويجسِّد النُهج المتكاملة والمُركبة للمجتمع الدولي في البحث عن تسوية أفغانية فعالة على المدى الطويل. وهذا أمر ملح على وجه الخصوص في الوقت الحاضر، فيما تشهد أفغانستان تغيرات أساسية حقا.

ومما يبعث على الأسف، أننا، وللسنة الثانية على التوالي، واجهنا في سياق العمل بشأن نص القرار 74/9 محاولات مستمرة من جانب العديد من الوفود لتجاهل تقييماتنا ونُهُجنا من خلال العمل لتمرير تصنيفات لا تحظى بتوافق الآراء على الرغم من مشاركتنا النشطة جدا في جهود التسوية في أفغانستان. وفي ظل هذه الظروف، اضطررنا إلى الدعوة لإجراء تصويت مسجل، وهو ما فعلناه كأصدقاء ومشاركين بنشاط في عملية التفاوض بشأن أفغانستان لأننا نسعى إلى كفالة عدم تجاهل وجهات نظرنا وأخذها في الاعتبار حقا وضمان تجسَّدها في نص القرار.

ومن المخيب للآمال أن المشاركين في صياغة النص تجاهلوا الحقائق الموضوعية المتصلة بالتهديد الذي يشكله الإرهاب والمخدرات لا لأمن أفغانستان وحدها، وإنما أيضا لأمن جيرانها، ومنها بلدان في وسط آسيا. وغالبا ما يُنظر إلى الأنشطة الإرهابية من منظور مفهوم للتطرف العنيف لا يحظى بتوافق الآراء. ونشعر بالدهشة لعدَم رغبة عدد من الوفود في أن يُعبِّر مشروع القرار عن الجهود الرامية إلى النهوض بعملية السلام. وفي الواقع، إن جميع خطواتنا في هذه المرحلة ينبغي أن تهدف إلى مساعدة شعب أفغانستان في بلورة صيغة للمصالحة الوطنية المستدامة تكفل مشاركة جميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلد، ومنها بطبيعة الحال النساء. ولا يزال من المهم بشكل حيوي ضمان احتفاظ الأفغان أنفسهم بدور رئيسي في حل مشاكل الدولة. وغني عن القول إننا نحترم أفغانستان وشعبها.

وتعمل روسيا على ضمان أن تتصرف جميع القوى السياسية الأفغانية والجهات الخارجية الرئيسية المعنية بلا استثناء على أساس برنامج موحد يرتكز على نفس القواعد. وينبغي أن تكون النتيجة هي التنفيذ العملي لإطلاق مفاوضات شاملة للجميع بين الأطراف الأفغانية. وهذا هو الهدف من جهود الثلاثي المؤلف من روسيا الصين والولايات المتحدة، مع المشاركة النشطة لباكستان، تلك الجهود التي تتركز حصرا على دعم عملية سلام يقودها الأفغان أنفسهم. وفي الوقت نفسه، يتضح الإقرار بدور هذا الثلاثي من الإشارات التي تردنا من أفغانستان نفسها ومن الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين والتي تفيد باهتمامهم بالانضمام إلى المشاورات.

ولدينا قناعة راسخة بأن مهمتنا المشتركة في التفاوض على نصوص مثل قرار اليوم هي تفادي انقطاع الصلة بين قرارات الأمم المتحدة وحقائق الواقع في المنطقة. والانحراف المتعمد عن النظر بموضوعية إلى الصورة الحقيقية هو طريق مسدود ولا يساعد على حل النزاع في أفغانستان. ونأمل أن يحاول الميسرون في المستقبل أن يراعوا بقدر أكبر وعلى نحو أكثر موضوعية الطائفة الواسعة من المواقف من أجل التوصل إلى وثيقة تحظى بتوافق الآراء، ولا سيما وأن الشعب الأفغاني يستحق دعمنا الكامل. وقد حان الوقت للنظر في جعل القرار السنوي للجمعية أكثر تركيزا على الأولويات الحقيقية لأفغانستان المعاصرة. إن عدد فقرات منطوق القرار 74/9 يبلغ ٧٤ فقرة. وينبغي للأمم المتحدة والمنطقة على السواء التمسك بمبدأ عدد أقل من الكلمات والمزيد من الاتساق في دعمهما للاستقرار والتوصل إلى تسوية

دائمة في أفغانستان. ونحن على يقين بأن زملاءنا الألمان يمكنهم الاضطلاع بهذه المهمة. والإيجاز لا يعني الإخلال بالتوازن.

في الختام، أود أن أؤكد أن الاتحاد الروسي ما فتئ يدعم تطلعات الشعب الأفغاني إلى تحقيق سلام دائم في بلده. ونحن على ثقة بأن إطلاق تعاون على نطاق المنطقة، في ظل أنشط مشاركة ممكنة لأفغانستان نفسها، سيسهم في تحقيق تنمية مستقرة ومتعددة الأوجه في ذلك الجزء من العالم. وإننا على استعداد للعمل لتعزيز تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها جميع الدول من أجل كفالة إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد تشينغ لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيساعد اتخاذ الجمعية اليوم للقرار 74/9، بشأن الحالة في أفغانستان، المجتمع الدولي على إظهار دعمه لحكومة أفغانستان وشعبها، وسيشجع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية على الاستمرار في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السلام والاستقرار وتقوية أواصر التعاون والترابط على المستوى الإقليمي وتيسير إدماج أفغانستان في التنمية الإقليمية.

إن الصين ليست راضية تماما عن بعض العبارات الواردة في القرار ويؤسفنا أن بعض عبارات النص لا تجسد الواقع تجسيدا كاملا. والجزء الخاص بالتعاون الإقليمي من النص كان من الممكن إدخال مزيد من التحسين عليه.

فعملية التشاور بشأن مشروع القرار لم تراع بدرجة كافية الشواغل لهامة للدول الأعضاء، ولذلك تشعر الصين بخيبة الأمل إزاء التصويت. بيد أن الصين، وفي إطار سعيها لإظهار الدعم لأفغانستان، أثبتت مرونتها بالتصويت مُؤيدة لمشروع القرار. وتأمل الصين أن يعزِّز مقدمو مشروع القرار في المستقبل التواصل مع جميع الأطراف مع مراعاة شواغلهم بشكل كامل، والحفاظ على وحدة الأعضاء وتفادي اللجوء إلى التصويت. وستواصل الصين مساعدة أفغانستان قدر طاقتها من أجل تعزيز جهود تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تعليل التصويت بعد التصويت.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم لممارسة حقه في الرد، أود تذكير الأعضاء بأن بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المداخلة الأولى، وعلى خمس دقائق في الثانية، ويجب على الوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة ممارسةً لحق الرد على التعليقات التي أدلى به الوفد الروسي في وقت سابق فيما يتعلق بمحادثات السلام. وأود أن أسلط الضوء على أننا بذلنا أقصى ما في وسعنا للتوصل إلى حل توفيقي لتضمين المقترحات الرئيسية التي قدمها زملاؤنا الروس. وكما قلنا من قبل، إن سياستنا في هذه المسألة واضحة جدا: وهي النهوض بجهود السلام التي يقودها ويمسك بزمام أمرها الأفغان، وفقا للتكليف الصادر عن مجلسنا الاستشاري اللويا جيرغا. ويظل ذلك هو الأولوية القصوى لحكومة وشعب أفغانستان. وتتوق حكومة بلدي إلى بدء محادثات سلام مباشرة مع حركة طالبان على نحو يراعي بشكل كامل مبدأ قيادة الحكومة الأفغانية للمحادثات. وفي هذا الصدد، نُقدِّر ونرحب بكل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تيسير بدء هذه المحادثات من أجل تحقيق تسوية سياسية. بيد أننا نشدِّد أيضا على ضرورة مشاركة الحكومة الأفغانية.

وفيما يتعلق بمسائل مكافحة المخدرات، فإننا أدرجنا عناصر هامة في النص الذي اقترحه الوفد الروسي وفقا للتسلسل المتفق عليه الذي ظهر في قرار العام الماضي (القرار ٨٨/٧٣) آملين أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء. وثمة حاجة إلى اتباع نهج حقيقي شامل يقوم على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة للحكومة الأفغانية، وبطبيعة الحال، للمجتمع الدولي. ومن الضروري أن نركِّز على الأسباب الجذرية ونحدد حلولا واقعية. وتتجاوز معالجة مشكلة المخدرات جانب الزراعة، وتتطلب

اتباع نهج شامل يتضمن النظر في سلسلة القيمة بأكملها، بما في ذلك الطلب والتجارة غير المشروعة، وتهريب السلائف إلى أفغانستان من خارج بلدنا. إن أفغانستان ملتزمة بمبادئ احترام سيادة كل الدول وسلامتها الإقليمية على أساس عدم التدخل والعلاقات بين الدول مع شركائنا الإقليميين والدوليين. ولبلوغ تلك الغاية، لا يمكننا إنهاء النزاع المتواصل وتحقيق الاستقرار في أفغانستان وخارجها إلا من خلال تعاون حقيقي وبناء الثقة.

أخيرا، نود أن نشكر أعضاء البعثة الدائمة لألمانيا على تيسير المفاوضات. فقد استطاعوا، بروح طيبة، استيعاب كل المقترحات والتوصيات الواقعية التي أصبحت جزءا من النص الحالي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.